جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية– التجارية– وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم إقتصادية

تخصص تحليل إقتصادي وحوكمة.

بعنوان

أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية
دراسة حالة الجزائر (2000-2015)

إعداد الطالبتين:

✍ حنان موساوي

✍ فاطمة عوماري

إشراف الدكتورة:

✍ سيد اعمر زينب

الموسم الجامعي 2015– 2016

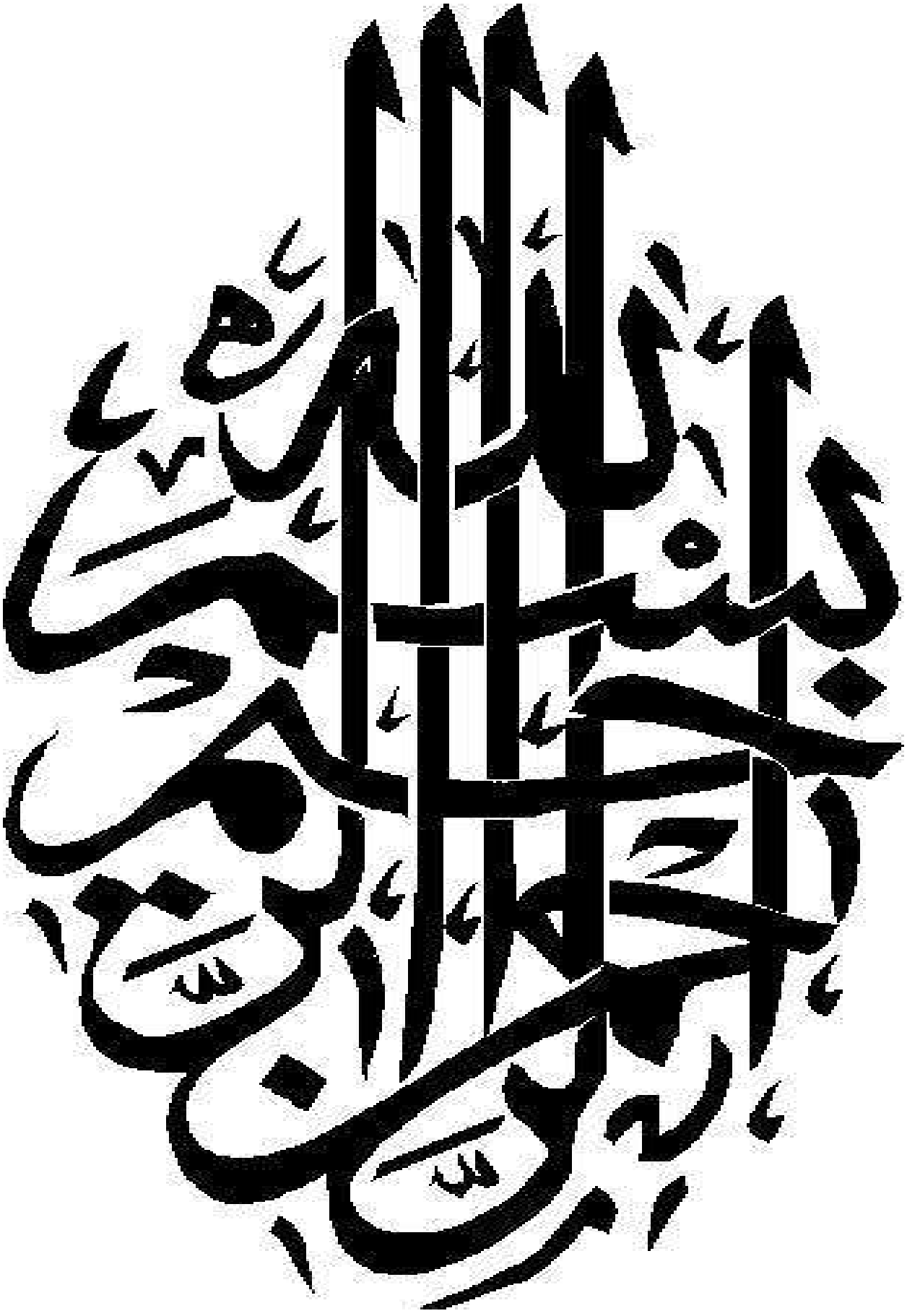

تشكر وعرفان

الحمد الله نستعينه ونشكره ونهتدي به من يهدي الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.

ها نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعون الله وتوفيقه ولولا هدى الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل .

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد ونخص بذكر :

إلى الأستاذة المحترمة والمشرفة على هذا العمل سيد اعمر زينب.

إلى السيدة عوماري فاطمة الزهراء

إلى السيدة بكراوي فتيحة

وإلى كل من ساعدونا من قريب أو بعيد

إلى من صاغو لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح

إلى أساتذتنا الكرام وإلى دفعة علوم إقتصادية 2016

وإلى كافة عمال جامعة أحمد دراية أدرار.

حنان فاطمة

الفهرس

	الصفحة
إهداء.	
شكر وعرفان.	
الفهرس	
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول والملاحق.	
مقدمة.	أ- د
الفصل الأول: مفاهيم حول الأسواق النفطية العالمية.	05-22
تمهيد.	06
المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية.	07
المطلب الأول: مفهوم الأسواق النفطية	07
المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية	07
المطلب الثالث: التنظيمات الدولية.	09
المبحث الثاني: تطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها	12
المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأنواعه	12
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط.	15
المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط.	20
خلاصة.	22
الفصل الثاني: مفاهيم حول السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النفط.	23-39
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	24
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.	24
المطلب الثاني: أهداف واتجاهات السياسة المالية.	25

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية.	27
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النفط.	33
المطلب الأول: الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط.	33
المطلب الثاني: النفقات العامة وعلاقتها بأسعار النفط.	34
المطلب الثالث: الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط.	37
خلاصة.	39
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية 2000-2014.	40
تمهيد.	41
المبحث الأول: أزمات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.	42
المطلب الأول: النفط وأهميته في الإقتصاد الجزائري.	42
المطلب الثاني: أثر أزمات أسعار النفط على السياسة المالية	45
المطلب الثالث: أهمية صندوق ضبط الإيرادات	48
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.	52
المطلب الأول: : دراسة المتغيرات	52
المطلب الثاني: دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000-2014.	58
خلاصة.	66
خاتمة.	70-67
المصادر والمراجع.	71
الملاحق.	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	**عنوان الشكل**	
01	يمثل الفجوة الانكماشية.	**29**
02	يمثل السياسة المالية التوسعية.	**30**
03	الفجوة التضخمية.	**31**
04	السياسة المالية الانكماشية.	**32**
05	مساهمة الجباية البترولية في تمويل الصندوق.	**49**
06	علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية.	**53**
07	علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة.	**54**
08	علاقة أسعار النفط بنفقات التسيير.	**56**
09	علاقة أسعار النفط بنفقات التجهيز.	**57**
10	تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2000إلى 2014.	**58**
11	تطور نفقات العامة ونفقات تسير ونفقات التجهيز في الجزائر من 2000إلى2014.	**59**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الطلب العالمي على البترول الخام خلال الفترة 2000-2015.	16
02	تطور العرض العالمي للبترول خلال الفترة 2012-2015.	18
03	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة	38
04	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي للإيرادات	61
05	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لنفقات	62
06	يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي لنفقات التسيير	63
07	يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي لنفقات التجهيز	64

قائمة الملاحق:

رقم	**عنوان الملحق**
01	يبين الجدول مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الصندوق
02	يمثل تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة **(2000-2014)** المبالغ مليار دج.

مقدمة

تمهيد

تميزت حياة الإنسان منذ القدم بالإعتماد والإستعانة بالطاقة في جميع المجالات ولمختلف الأغراض وذلك لتسيير الحياة اليومية فأعتمد أولا على إستخدام الفحم في القرن التاسع عشر وبدخول القرن العشرين وما شهده من تطورات هائلة على جميع الأصعدة، تحولت الشعوب من إستخدام الفحم إلى إستخدام مصدر آخر للطاقة، وهو النفط الذي يعتبر من أهم مصادر الطاقة، وذلك لأهميته الكبيرة ودوره في التطور الاقتصادي والإجتماعي.

ساهم النفط في اقتصاديات الكثير من الدول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما أثر على السياسات الإقتصادية لهاته الدول خاصة تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة ومن هاته الدول نجد الجزائر، والتي يعتبر النفط بالنسبة لها عمود إقتصادها من خلال مساهمته الجلية والهامة في تمويل الخزينة العمومية، فتتأثر إيراداتها ونفقاتها من عام لآخر بتأثر أسعار النفط

ولا يزال الإهتمام بالنفط في تزايد مستمر، وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت ولا زالت تحدث لأسعار النفط على الساحة الدولية من خلال الأزمات التي تعرض لها سابقا كأزمة 2004-2008، وما الأزمة التي نمر بها حاليا وتأثيراتها على السياسة المالية إلا خير دليلا على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك أنه من الناحية الإقتصادية أثبت ان النفط أقل مصادر الطاقة تكلفة، وبالتالي أصبح دوره مركزيا في التنمية الإقتصادية للدول المصدرة، ومن ناحية أخرى ينظر إلى سوق المحروقات على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، وما ينجم عليه من أثر سلبي على أسعار الغاز الطبيعي بسبب إرتباط أنظمة سعر الغاز بالنفط، حيث ينطوي عدم إستقرار أسعار النفط على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق بالأسواق النفطية، حيث أن كل أضطراب يشهده سوق المحروقات سوف يؤدي بالضرورة إلى أثار سلبية على اقتصاديات الدول وبرامج التنمية فيها.

تعتبر الراحة المالية الناتجة عن عوائد قطاع المحروقات من النقد الأجنبي محدد رئيسي لعوامل تطور السياسة المالية في الجزائر، كما أن السير الحسن لسياسة المالية بالجزائر وإستقرار معدلات الدين العمومي والعجز في الموازنة مرهونا بالجباية البترولية، التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الإستثمارات المحققة في مجال المحروقات، لذا فإن القدرة على تحديد إتجاه السياسة المالية وتغطية العجز في الميزانية العامة تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر بسبب إرتباطها مباشرة بمستويات وتقلبات أسعار النفط في سوق الدولية، وهذا مادفع بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الميزانية العامة الناتج عن

إنخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهذا ما دفعنا لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.

الأشكالية

لمعاجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

مامدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والإلمام بجوانب بحثنا قمنا بطرح التسأولات الفرعية:

- ماهي الأسواق والأسعار النفطية؟
- ماهي محددات أسعار النفط؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية؟
- ما هي الإجراءات التي إتخذتها الحكومة من أجل إحتواء الأثار السلبية لإنخفاض أسعار النفط؟.

الفرضيات

أماالفرضيات التي أعتمدت في الإجابة على الأسئلة فكانت كالأتي:

- السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط
- تتمثل محددات أسعار النفط في الطلب والعرض العالمين على النفط.
- إن أي تغير في أسعار النفط سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض سيؤدي إلى التغير في إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي تغير إيردات الميزانية، كما توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والنفقات العامة.
- لصندوق ضبط الإيرادات دور في تمويل الخزينة عند إنخفاض أسعار النفط.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعد من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام معظم الدول، نظرا لأهمية النفط ودوره في التطور الإقتصادي، وزيادة الوعي بحقيقة هذا المورد الإقتصادي الطاقوي في العالم وذلك نتيجة الإهتمام بهذا الموضوع، وجراء الإرتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط في السنوات الأخيرة، كما أن قطاع النفط ساهم في إنعاش إقتصاد الدول، حيث أن النفط في حدي ذاته كسلعة لم يعد مصدر للطاقة فقط وإنما أصبح مصدراً لتمويل الميزانية العامة.

أهداف الدراسة

بهدف الإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن الإشكالية سوف نقوم بالبحث وتحليل الأسباب من خلال:

- محاولة أبراز أهمية النفط في المجتمع الحديث في مختلف المجالات
- معرفة التطورات التي مربها النفط وأسعاره خلال الفترة 2000-2014
- معرفة واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

أسباب إختيار الموضوع

إن الدافع لإختيارنا هذا الموضوع هو محاولة معرفة مصير السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط، اذ يعد موضوع الساعة، كما أن موضوع البحث مقدم لإيجاد بدائل لهذا المورد خاصة مع وجود الأخبار التي تفيد بنفاذ هذه المادة في الجزائر في العقود القليلة القادمة، والفضول العلمي لمعرفة مامدى تأثر الإقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط وكذلك الرغبة الشخصية في معرفتنا بهذا الموضوع والتعمق فيه.

المنهج المتبع

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة أتبعنا أولا المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والعوامل المتعلقة بها، والمنهج التاريخي لتوضيح مختلف تطورات أسعار النفط خلال فترت الدراسة، ثم المنهج التحليلي إذ يتجلى إستخدامه في الفصل الأخير من الدراسة بهدف تحليل وتفسير الجداول والأشكال والعوامل المتسببة لعدم استقرار أسعار النفط، وكذا معرفة أثر إنخفاض أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.

صعوبات الدراسة

مما لاشك فيه، فإن كل عمل إلا وتعترضه جملة من الصعوبات والمعوقات تتمثل في ما يلي:

- صعوبة تحصيل وجمع المعلومات والإحصائيات الجديدة
- الإختلاف الكبير في الطرق الإحصائية للمنظمات والهيئات الرسمية التي تقوم بجمع البيانات؛
- التضارب في الإحصائيات وإنعدام التحديث الآني لقواعد البيانات
- عدم توفر الإحصائيات لكل متغيرات الدراسة الأمر الذي جعل من البحث عنها يأخذ الكثير من الوقت والجهد، وهو بدوره سبب نقص الدراسات في هذا الميادين.

الدراسات السابقة

أولا: دراسة حمادي نعيمة بعنوان: تقلبات أسعار النفط وأنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة الماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى أبرز أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل التنمية الدول العربية.

ثانيا: دراسة بيطام ريمة بعنوان أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014، رسالة الماستر، هدفت هذه الدراسة الى أبرز إنعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.

محاور الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول ، يتضمن الفصل الأول مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية، تم التطرق فيه إلى مبحثين يتناول الأول ماهية الأسواق النفطية، والثاني يتضمن تطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها أما الفصل الثاني عنوانه بمفاهيم حول السياسة المالية وأدواتها وعلاقتها بأسعار النفط، حيث أشتمل على مبحثين الأول يتعرض لماهية السياسة المالية والثاني أدوات السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النفط، أما في الفصل الثالث تضمن دراسة تحليلية لأثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية 2000-2014، وقد أشتمل على بحثين الأول أزمات أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر والثاني دراسة قياسية لأثار تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.

الفصل الأول: مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية

المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها

تمهيد

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة إقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته، ولقد كان النفط في الواقع الأمر الأساس الذي ساعد على تطوير الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر، ولكن في نفس الوقت كان أداة لسيطرة والتميز، وما زال المحرك الأساسي للآليات السياسية والإقتصادية، وهذا ما أدى إلى إنشاء وظهور مجموعة من الأسوق النفطية ليتم فيها التعامل بمصادر الطاقة، حيث أن هذه الأسواق تحكمها عوامل إقتصادية وسياسية وكل المتعاملين في هذه الأسواق هدفهم تحقيق أرباح والإستفادة من تذبذب وتقلبات أسعار النفط والتي تخضع لمحددات وعوامل مؤثرة فيها، وهذا يؤدي إلى ضرورة وجود منظمات تتحكم في النفط وأسعاره وتسعى إلى تحقيق توازن قوى العرض والطلب كمنظمة الأوبك وغيرها من التنظيمات الدولية، ولهذا سنحاول في هذا الفصل الحديث عن مفاهيم حول الأسواق النفطية العالمية والأسعار النفطية ومحدداتها والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية

لقد أدى ظهور النفط إلى تغيرات عديدة في حياة الإنسان لما له من دور مهم في مختلف القطعات الصناعية والزراعية والخدمية، ولا تقتصر مساهمة البترول على الجانب الإقتصادي فقط بل له أدوار مهمة حتى على الصعيدين الإجتماعي والسياسي، حيث شهدت الأسواق النفطية تغيرات مختلفة ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على مفهوم الأسواق النفطية وأنواعها، بالإضافة الى دور المنظمات البترولية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأسواق النفطية

يقصد بالأسواق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط[1]، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى[2].

وتعرف السوق النفطية أيضا على أنها المكان الذي ليس له موقع جغرافيًا محدد، لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية بين الأطراف المتبادلة[3].

المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطورت طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالاً مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:

1- الأسواق الفورية للنفط الخام: هي سوق ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وانما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوم والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها.

وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها بإعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض و الطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا.

---

[1] سارة حسين منيمة، **جغرافية الموارد و الانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص38.

[2] محمد أحمد الدوري، **محاظرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص142.

[3] بيطام ريمة، « **اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000- 2014** »، رسالة ماستر، العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص32.

وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة الى النفط الخام المرجعي، ففي أسواق أروبا تكون الأسعار المتداولة هي أسعار النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام فإنه يكون وفق آلية العرض والطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين سوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر، وفي هذه الحالة فإنه يتم الإستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للمحافظة على أسعار الدولية متقاربة للنفط الخام.

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في اطار الإتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي[1]*.

2- الأسواق الآجلة:

نظرًا لتزايد الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام أدخل المنظمون سوقاً للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، و يوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق هي الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية):

أ-**الأسواق النفطية المادية الآجلة:** تعمل مثل الأسواق النفطية الآجلة الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر ولكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل ويلتزم البائع بتحديد تاريخ توفيرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وتكون هذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب-البورصات النفطية: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد[2]، وتوجد ثلاث

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي "مركز دراسات الوحدة العربية"**، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص247.

* السعر المرجعي الذي بنيت عليه الميزانية، وهذا يدخل في إطار السياسة الحذر التي تنتهجها الجزائر خوفا من تقلبات الأسعار في السوق العالمية.

[2] مجلد ميلود، « **الجباية البترولية لعقود البحث و الانتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص70.

بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن، وسوق سنغافورة النقدي العالمي.

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصة العادية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم بنًاء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع و المشتري وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التنظيم و التسيير الحسن للسوق[1].

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون الى تحقيق الأرباح والإستفادة من تقلبات الأسعار وغالبًا ليس لهم نشاط صناعي ولا يمتلكون أي انتاج ولكنهم يؤثرون على الأسعار وعلى السوق النفطية.

ويظهر أن البورصات النفطية هي الحل المثالي للتعامل مع تقلبات الأسعار التي لا يمكن التحكم فيها لما توفره هذه الأسواق من آليات تحمي المتعاملين من التقلبات لكن التعامل فيها جد معقد، وعادة تكون الأسعار السائدة في الأسواق الفورية هي التي تسيطر على الأسوق النفطية، حيث تترك قوى السوق لتضبط يوميا مستوى أسعار النفط الخام[2]، ومن أهم هذه الأسواق نجد: البورصة نيويورك تجارية، وبورصة شيكاغو الدولية، والبورصة الدولية للنفط بلندن[3].

المطلب الثالث: التنظيمات الدولية

كانت الشركات البترولية العالمية الكبرى في المرحلة التاريخية قبل عام 1960 السلطة المنفردة في تحديد كميات إنتاج البترول وأسعاره في السوق الدولية ومع استقلال العديد من الدول النامية المصدرة للبترول وشعورها بالإستنزاف لمواردها البترولية بأرخص الأثمان ومعاناة شعوبها من الفقر والتخلف انبعثت في هذا الجو السياسي والإقتصادي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وفي الواقع أنه منذ إنشاء منظمة الأوبك في عام 1960 وتمكنها من المشاركة في قرار تسعير البترول مع بداية السبعينات تشكلت العديد من المنظمات البترولية الدولية والإقليمية لتأكد جميعها على أهمية الطاقة في عملية التنمية الإقتصادية والدور الأساسي لإمدادات الطاقة في عملية التنمية المستدامة وبالتالي

[1] مجلد ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[2] حمادي نعيمة، « **تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**»، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الإقتصادية التسيير وعلوم التجارة، 2008-2009، ص59.

[3] احمد محمد أحمد المنصوري، « **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**»، رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية الدراسات العاليا الشرعية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991، ص114.

تمحورت أهدافها في خدمة مصالح دول الأعضاء في مجال الطاقة ومن أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول نذكر منها:

أولًا: منظمة الدول المصدرة للبترول[1]:

منذ بداية السبعينات من القرن العشرين حققت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عوائد بترولية ضخمة، مقارنة بالفترات السابقة لعام 1973 ولكن أيا من دول الأعضاء لم تستطيع ترجمة هذه العوائد المالية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، بل استمرت معظمها في الاعتماد الشبه الكلي على الدخل من مبيعات الزيت الخام في تمويل موازناتها الحكومية، ولم تتمكن أيا من دول الأوبك من تطوير اقتصادها حتى ترقى أحداها إلى مستوى الدول شبه الصناعية، بالرغم من حجم العوائد البترولية الضخمة ولفترة زمنية تجاوزت في عمرها الثلاثين عاماً... من بداية عهد الطفرة البترولية في عام 1973. وهذا الواقع دليل على إخفاق منظمة الأوبك الإقتصادي، رغم نجاحها على الصعيد المالي، وهناك أسباب سياسية واجتماعية لهذا الإخفاق الإقتصادي ولكن أهم الأسباب تعود إلى أن دول الأوبك خلقت مجتمعات إستهلاكية يعاني هياكلها الإقتصادي من سوء الإدارة والإنتاجية وبالتالي لم تتمكن دول الأوبك من تحويل عوائدها البترولية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية، تحقق قاعدة تنويع مصادر الدخل وتقلص الاعتماد الكبير على العائدات من مبيعات الزيت الخام، فكانت النتيجة الطبيعية إن جميع دول الأوبك (عدا دول الخليج العربي الضئيلة في عدد سكانها) أصبحت مثقلة بالديون الداخلية والخارجية، بل إن بعض دول الأوبك الأعضاء تجاوزت الفوائد المترتبة عليها من ديونها المتراكمة حجم عائدات صادراتها البترولية في بعض الأوقات.

ومن الملاحظ أن منظمة الأوبك منذ إنشائها في عام 1960 قامت على فكرة المشاركة في تسعير البترول بغرض تحقيق أعلى عائد من مبيعات الزيت الخام عبر تحديد أعضائها مستويات الإنتاج، واستمرت المنظمة في تبني هذا الفكر دون تطوير نهجها في الربط بين العائدات البترولية والتنمية الإقتصادية.

أما أهم أدوار الأوبك في سوق البترول العالمية تتمثل في دورها كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على الزيت الخام، بغض النظر عما تصرح به السياسة في الدول الرئيسية المستوردة للبترول وحتى في حالة انفراط عقد منظمة الأوبك فسوف تتطلب السوق وجود تنظيم للسوق البترولية الدولية، يعمل على استقرارها عند أسعار توفر إمدادات كافية لتلبية الطلب على الزيت الخام، وفي إطار نطاق سعري مناسب يحقق تلك الموازنة وبمعنى أدق أن وجود الأوبك أو هيئة مماثلة لها هو مطلب تمليه السوق البترولية.

[1] خالد بن متصور العقيل، **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية**، ص 40

كما أن الأوبك في مراحلها التاريخية بالرغم من تقلبات أسعار صرف الدولار حافظت على مبيعات زيوتها الخام بالدولار الأمريكي، وهو ما حقق فوائد مالية كبرى للإقتصاد الأمريكي وبالتالي أي هيئة أو منظمة جديدة تضم الدول المصدرة للبترول لا يتوقع أن تراعي المصالح الأمريكية بما يفوق سلوك منظمة أوبك إلا في حالة إعادة سيطرة الشركات البترولية الكبرى على معدلات الإنتاج في الدول المصدرة للبترول[1].

ثانيا: الوكالة الدولية للطاقة

عملت وكالة الطاقة الدولية منذ إنشائها في نوفمبر 1974، بصمت وحققت سياسات الوكالة أهدافها المرسومة لها في تزويد مجتمعاتها واقتصادياتها بأثمان بترولية زهيدة التكاليف إلى حد كبير خلال الفترة 1986-2002 فأسعار الزيت الخام البالغة في متوسطها ما بين 25 إلى 26 دولاراً للبرميل في عام 2002 توازي نفس الأسعار الحقيقية للزيت الخام المستورد في عام 1972 البالغ 27.8 دولاراً للبرميل وخير دليل على انخفاض تكاليف الزيت الخام المستورد، إن اقتصاديات الدول الصناعية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية حققت تنمية واسعة خلال الفترة 1974-2002 في شتى القطاعات الاقتصادية، وواصلت هيمنتها شبه المطلقة على اتجاهات الإقتصاد العالمي بغض النظر عن التضليل الإعلامي والسياسي في الدول الصناعية الغربية بتحميل أسعار الزيت الخام أي مشكلة اقتصادية او اجتماعية طارئة في دولهم[2].

وسعت الوكالة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها[3]:

- تحديد مستوى المشترك من الاستقلالية البترولية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الإستهلاك؛

- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق البترولي العالمي؛

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة؛

- تشجيع وتنمية طاقة بديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛

- تكوين مخزن من البترول يكفي لإستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطورئ ولغرض التأثير في السوق البترولي.

---

[1] خالد بن متصور العقيل، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] بوزبرة أحمد، « **أثر تقلبات أسعار البترول وإنعكساتها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2013**»، رسالة ماستر، العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، دفعة 2014/2013ص 36.

[3] بوزبرة أحمد، **مرجع أعلاه**، ص 36.

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها

منذ إكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل أوبأخر في تغيرات الأسعار وتقلباتها ولذلك قمنا في هذا المبحث بدراسة أسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة لها.

المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأنواعه.

أولاً: الأسعار النفطية.

هي عبارة عن قيمة المادة معبر عنها بالنقود، وقد يعادل السعر قيمة المادة أو قد لايتعادل معها إي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة السلعة المنتجة[1].

سعر البترول: هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار البترول على أساس البرميل الأمريكي.

أما فيما يخص سعر النفط فهناك:

السعر الإسمي: هو القيمة التقديرية لدولار التي تعطى بوحدة واحدة من النفط (برميل عادة) خلال فترة زمنية معينة ويتحدد بناء على قانون العرض والطلب.

السعر الحقيقي: هو سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار، الذي يتخذ أساسًا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس[2].

[1] بوجمعة قويدري قويشح، « **إنعكسات تقلبات أسعار البترول على التوزونات الإقتصادية الكلية في الجزائر**»، رسالة ماجستر، جامعة الشلف،2008 2009، ص 62.

[2] حسين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 240

ثانيا: أنواع الأسعار النفطية

لسعر النفط أنواع متعددة وهي:

1- الأسعار المعلنة

أسعار النفط المعلنة رسميًا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة ستاندر داويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.

وبعد عام 1911 تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد الى أسوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين، والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين اضافة الى ذلك فإنه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مناطق العالم وخاصة منذ فترة العشرينيات وتزايد الانتاج العالمي للنفط، فقد أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط.

ومنذ فترة الخمسينات بدأت الدول المنتجة الاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة، ولإحتساب الفوائد المالية النفطية يتم الإعتماد على الأسعار المعلنة للنفط حيث كانت هذه الأخيرة هي الأسعار المعبرة فعليا على قيمة النفط في الأسوق الدولية، أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات النفطية الكبرى.

وفي فترة السبعينات أي منذ 16 أكتوبر 1973 أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة.

ولذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم حساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط[1].

2- الأسعار المتحققة (حقيقية)

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليًا عبارة عن السعر المعلن ناقص التسهيلات أو الحسومات المختلقة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

[1]. محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص 197-198.

ظهر السعر المتحقق منذ أواخر الخمسينيات، حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

حيث ان مقدار مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، الى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الإقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

3- أسعار الاشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة الى جانب المعلنة، اعتمد سعر الاشارة أو المعدل عليه في حساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من اجل توزيع أوقسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين.

ان سعر الاشارة هو عبارة عن: سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

وحساب سعر الاشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر طبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 أوت 1965، وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1962.

4- أسعار الكلفة الضريبية

تتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم حيث أن هذه الشركات المستغلة لثروة النفط تحصل على النفط الذي تنتجه البلدان النفطية، حيث أن ثمن حصولها على ذلك النفط يحسب على أساس هذا السعر.[1]

وهو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الإتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط، وهو يساوي أو يعادل تكلفة الانتاج (النفط) زائد عائد الحكومة النفطية.

أي أنه السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع العائد للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص199.

5- الأسعار الفورية

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبرا أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.

وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة، أو المفتوحة بين الأطراف المعنية، بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة، حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى مقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري أقل أو أدنى من السعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية، خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدود، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة أكبر من الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم التوازن بين العرض والطلب النفطي[1].

حيث انه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وانما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب أعتمدت الدول المستهلكة على أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار[2].

6- السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط، تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.[3]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط

من المعلوم أن سعر أي سلعة يتحدد نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية بالتوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن[4].

[1] محمد احمد الدوري، **مرجع سابق**، ص ص 199-200.

[2] حمادي نعيمة، **مرجع سابق**، ص 57.

[3] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000، ص24.

[4] بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، «**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية**»، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، 2013، ص121.

أولاً: الطلب البترولي

يقصد بالطلب البترولي هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبيها الكمي والنوعي على السلعة البترولية (خام أو منتجات متكررة) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف سد تلك الحاجات الإقتصادية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض انتاجية[1].

الجدول رقم01: يمثل تطور الطلب العالمي على البترول الخام خلال الفترة 2000-2015
الوحدة: مليون برميل/اليوم

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الطلب	75.9	76.3	77.9	78.4	82.4	83.9	85.2	86.4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطلب	85.9	84.5	87.3	88.1	88.9	90.2	91.2	92.96

المصدر: الأوابك، الادارة الإقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة الأوبك، الكويت، الأعداد 2002 – 2012 تقرير الأمين العام 2014،العدد 41، ص81.

نلاحظ من الجدول أيضًا أن هناك زيادة ملحوظة على الطلب العالمي للبترول، كما قاد هذا التحسن في أداء الإقتصاد العالمي إلى الزيادة في الطلب العالمي للبترول بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم في عام 2005، كما استمر الإقتصاد العالمي خلال عام 2006 بالنَمو بمعدلات جيدة بلغت 5.1% وذلك بالنَمو الذي ظهر في منطقة اليورو وأمريكا والصين والهند، ولقد زاد أيضًا في عام 2007 حيث بلغ 1.2 مليون برميل في اليوم ليصل 86.4 مليون برميل في اليوم ولكن في عامي 2008-2009 انخفض الطلب العالمي على البترول على أن يعاود التصاعد من 2010 إلى 2015.

- **العوامل المؤثرة على الطلب البترولي**

يتأثر الطلب على البترول بعدد من المتغيرات منها ما هو أساسي والبعض الآخر ثانوي، سواءً له تأثير إيجابي بزيادة الطلب أو سلبي بانخفاض الطلب وهذه العوامل هي كالآتي:

1.النَمو الإقتصادي العالمي ودرجة التقدم الصناعي: يرتبط النَمو الإقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالطلب البترولي وهو أهم العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما علاقة طردية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنةً بمصادر أخرى[2].

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **إقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، العراق، 1993، ص320.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق ذكره**، ص149.

2.المواد الطاقوية البديلة: كُلَما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى مواد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليص الكمية من البترول للضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت أسعار البترول مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتوجه الدول الصناعية الكبرى في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة، لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرًا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة، لكن هذا يبقى جد صعب في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة ومتطورة وغير مكلفة لنقل الغاز الطبيعي.

3.سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة: السعر من العوامل الأساسية والفعَالة في التأثير على الطلب البترولي، وبالتالي فإن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، كذلك إن الطلب على البترول طلبًا مشتقًا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرًا كبيرًا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها[1].

4.الإستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورًا مهمًا في التأثير على حجم الطلب البترولي والتي تكون آثاره واضحة في تغيرات الأسعار، فالإضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانًا في تقلص الإمدادات البترولية، ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفًا من نقص الإمدادات[2].

5.المناخ: يلعب المناخ دورًا هامًا لا يمكن إهماله، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد للبترول كتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وهذا لا يعني أنه في الصيف لا تكون هناك زيادة في الإستهلاك فغالبية الأفراد يكونون في عطلة هذا ما يدفعهم إلى استهلاك مشتقات البترول نتيجة سفارهم وتنقلهم.

6.التطور السكاني وتزايده: كُلَما كان العدد كبيرًا ومتزايدًا فإنه يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بإفتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي، وهذا لا يؤثر على متوسط الدخل الفردي، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد السكان وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، وبهذا فإن العامل السكاني له تأثير نسبي ومتكامل مع بقية العوامل الأخرى خاصة الانتاج والدخل القومي[3].

---

[1] حسين عبد الله، **مرجع سابق ذكره**، ص125.

[2] ضياء مجبد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.

[3] صباح نعوش، «**إلى أين أسعار النفط**»، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000، متوفر على الموقع التالي: www.moener.gov.ae، تاريخ الإطلاع:2016/03/02، الساعة: 11:42.

ثانيًا: العرض العالمي للنفط.

يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البيترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة، والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض او يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين او أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر او أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير ويكون اكثر مرونة في المدى البعيد[1].

الجدول رقم02: يمثل العرض العالمي للبترول (مليون برميل)

السنة	2012	2013	2014	2015
الأوبك	31.2	31.6	30.7	30.8
العرض العالمي	90.0	91.6	93.0	94.5

Source : OAPEC-Economics Department,and Oil Indusrty Reports.

نلاحظ من الجدول ان هناك زيادة في العرض البترولي إبتداء من سنة 2012 إلى غاية 2015، ورغم تسقيف العرض من قبل الأوبك.

العوامل المؤثرة على العرض النفطي

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع او الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل الى آخر، ومن أهم هذه العوامل نجد[2]:

1- **الإحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الإحتياطات والطاقة الانتاجية عاملا هامًا في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك امكانية على الزيادة في الانتاج اما عن طريق رفع انتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الانتاجية.

السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من اي سلعة، فإرتفاع سعر النفط يؤدي الى زيادة من الكمية المعروضة، إلا أن سوق النفط يخضع لإعتبارات احتكارية.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق ذكره**، ص115.

[2] حسين عبد الله، **أزمة النفط الحالية...تداعياتها ومستقبلها في السياسة الدولية**، أفريل 2006، ص 36-37.

2- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورًا هامًا في سرعة الكشف عن الأماكن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

3- **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الاسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

4- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط فخلال الحروب والأزمات سياسية خاصة في مناطق الانتاج، شهد العرض العالمي للنفط عدة إختلالات بدءًا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1980، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف ايران النووي وغيرها من القضايا.

محددات أخرى لأسعار النفط

توصل الباحثون والمحللون إلى أن عوامل السوق الأساسية لاتبدوا أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار اسعار النفط ولذلك سنتطرق الى عوامل أخرى تؤثر في اسعار النفط منها:

أ- **السياسة الحكومية الخاطئة:** يسلَم بعض المحللين بالإسهام للسياسات الحكومية الخاطئة في اضطراب الأسعار بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول على الموارد البترولية في جميع أنحاء العالم، ومن ناحية أخرى نجد أن عامل تأميم الموارد البترولية في بعض البلدان المصدرة للبترول مثل روسيا وفنزويلا قد أدى إلى منع شركات البترول متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول بترولية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في انتاج البترول[1]، وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها الحقيقية في الأسواق العالمية، الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار، ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار جعل بعض الدول التي لم تستطيع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية، كما أتخذت إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود

[1] Joseph A, Stanislaw (2008), " Power Play : Resource Nationalism, the Global Scramble for Energy, and the Need for Muttual Interdependence", Deloitte & Touche p 61.

كالصين[1]، أخيرًا بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية المرنة تلعب دورًا هامًا في منع تغيير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود[2].

ب- متغيرات الإقتصاد الكلي

انخفاض الدولار

أثبتت الدَراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار له أثر كبير على صناعة البترول العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من انتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول[3]، ففي حين أن العلاقة بين أسعار البترول والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق، في معظم الأحيان نجد أن انخفاض قيمة الدولار سيؤدي إلى ارتفاع في سعر البترول بالدولار والعكس صحيح فمنذ أن تم اعتماد تقويم البترول بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيؤدي إلى إنخفاض سعر النفط في السوق ومنه سيزيد الطلب عليه[4].

التضخم: يمكن إرجاع جانب التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة، وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للبترول تعويضًا عن ارتفاع أسعار البترول لعوامل داخلية في تلك البلدان[5]، عمومًا فإن العلاقة بين أسعار البترول والتضخم هي علاقة طردية.

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001[6]، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد

[1] Jad Mouwad & Daina B. Henriques (2008)," Why is Oil so High ? Pick a View, The New York Times", 21 June 2008, p88.

[2] International Energy Agency (2008), World Energy Outlook 2008, IEA/OECD : Paris, p 96.

[3] ابراهيم بلقلة، « **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**»، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص11.

[4] سعد الله داود، « **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010**»، مجلة الباحث، العدد09، ص ص 215-216.

[5] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، « **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)**»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص190.

[6] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد28، سنة 2001.

بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك الى 24.3 دولار للبرميل[1].

وفي عام2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل الى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع الى عدة أسباب دعمت الحاصل في الأسعار[2].

وفي عام 2004 أصبحت ظاهرة ارتفاع أسعار النفط مرتبطة بزيادة الطلب على النفط وليس للنقص في الإنتاج كما حدث في عام 1973 و 1997 إبان الأزمات الأولى والثانية[3].

وفي 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و80 دولار سنة 2008، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود العالمي الاقتصادي، والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر 2008 حيث وصل النفط الى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين انه ارتفع الى 77.84 دولار في عام 2010[4].

أما الفترة من 2011-2014:

شهد عام 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية ووصولها الى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل الى 107.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولار للبرميل في عام 2010، أي بزيادة 30.1 دولار للبرميل، مايعادل 39%[5].

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال 2014 بشكل ملحوظ لتصل الى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تتراوح المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال هذا العام منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل ما يعادل نسبته 9% بالمقارنة مع عام 2013[6].

---

[1] تقرير منظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة**، 2002-2003، ص127.

[3] سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا** ج1، دار المنهل اللبناني، ص25.

[4] بيطام ريمة، **مرجع سبق ذكره**،ص 15.

[5] تقرير الأمين العام السنوي، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)**،العدد 38، 2011، ص55.

[6] تقرير الأمين العام السنوي، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)**،العدد41، 2014 ،ص44.

خلاصة الفصل

من خلال ماسبق تبين ان النفط مصدر طاقة مهم لايمكن الإستغناء عنه لما ينفرد به من خصائص مقارنة لموارد الطاقة الأخرى، كما ان اسعار النفط مرت بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع، حيث يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل منها الطلب والعرض والتي تؤثر عليها عوامل أخرى، بحيث تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كالمنظمات البترولية الدولية، منها منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة والتي كان هدفها العمل على الموازنة بين العرض والطلب على الزيت الخام والمحافظة على مبيعاتها، من أجل تحقيق فوائد مالية كبرى للإقتصاد وتشجيع تنمية طاقة بديلة للنفط كالطاقة الذرية الشمسية، كما تسعى إلى إيجاد أفضل السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق البترولية العالمية.

الفصل الثاني: مفاهيم حول السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النف

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النفط

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة لسياسات الإقتصادية، لأنها تستطيع ان تحقق الأهداف المختلفة التي يهدف اليها الإقتصاد الوطني ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات اقتصادية، وهذا من خلال وضع برامج لنفقاتها وإيراداتها العامة التي تنظم في الموازنة العامة لتجنب الأثار الغير مرغوبة وتحقيق التنمية واستقرار الإقتصاد الوطني، ومعالجة المشاكل الإقتصادية عن طريق مجموعة من التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع ان تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن خلال تحقيقها لهذه الأهداف يتم تحديد اتجاهات السياسة المالية كالسياسة توازن الميزانية سنويا وسياسة الميزانية التعويضية واستقرار الميزانية العامة، وفي هذا السياق يتم التطرق في هذا الفصل الى عموميات حول السياسة المالية وأدواتها وعلاقاتها بأسعار النفط.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نعرج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها والية عملها والأدوات التي تستخدمها

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها:

– هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة[1].

– وتعرف أيضا بأنَّها: مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[2].

– كما تعرف بأنها: مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[3].

المطلب الثاني:أهداف واتجاهات السياسة المالية

أولاً: الأهداف

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدبير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية[4]:

1– **التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية:** يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد منها موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق دور توجيه وتحفيز القطاع العام والخاص

[1] محمود حسين الوادي، **زكرياء أحمد عزام**، المالية العامة والنظام المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

[2] وجدي حسين، **المالية الحكومية والإقتصاد العام**، الإسكندرية، 1988، ص431.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 43.

[4] صالحي صالح، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص 498–499.

بإستخدام أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية، منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

2- **التوزيع العادل للثروات والدخل:** إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيع الدخل توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3- **تحقيق الإستقرار الإقتصادي:** من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الإستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الإستقرار الإقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الإقتصادية المختلفة بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الإقتصادية (ركود، كساد، انتعاش، تضخم)، فيحدث اختلال في الحياة الإقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الإقتصادي والاجتماعي[1]، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

4- **التوازن المالي:** يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

5- **التوازن العام:** هو التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها[2].

ثانياً: إتجاهات السياسة المالية

يمكن من خلال الأهداف السابقة الذكر تحديد إتجاهات السياسة المالية التي يمكن أن تتبعها الدولة وطبيعة الأدوات الواجب إستخدامها، وبصفة عامة يمكن تحديد أتجاهات السياسة المالية كما يلي:

1. **سياسة توازن الميزانية سنوياً:** في هذا الإتجاه تهدف السياسة المالية إلى محاولة إبقاء المصروفات الحكومية في حالة توازن مع الإيرادات بغض النظر عن الظروف السائدة، ويعني هذا أنه على الحكومة إذا

[1] موسى إبراهيم، **السياسة الإقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل، ط1، بيروت، 1998، ص 13.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 241-242.

توقعت إنخفاض في الدخل القومي تعمل على رفع معدلات الضرائب أو خفض مصروفاتها، إلا ان هذه السياسة قد تؤدي إلى سوء إستعمال الأموال العامة[1].

2. **سياسة الميزانية التعويضية الموجهة:** تهدف هذه السياسة إلى المحافظة على مستويات التكاليف والدخل القومي عند مستوياتها العليا، إذ تقوم بتوظيف معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي بطريقة عقلانية، وتعتبر هذه الوسيلة أكثر واقعية من الأولى، ولكنها لا تتمتع بالمرونة الكافية، لأن معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي لا يمكن تغييرها بسهولة لطبيعة التشريعات المالية[2].

3. **سياسة الميزانية المستقرة:** تحدد الحكومة في هذا الإتجاه معدلات معينة للضرائب (ضريبة تصاعدية)، لتحقيق فائض في ميزانيتها عند الوصول إلى حالة من التوظيف الكامل والدخل القومي المرتفع بحيث تؤدي هذه السياسة إلى الإستقرار الإقتصادي[3].

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش[4]، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام الضريبة والإنفاق لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي واستقرار الأسعار والأجور والعدالة في توزيع الدخل، تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الإقتصادي[5]، وتسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الإقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني الناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى: إنخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية).

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

[1] محمد فودو،«**السياسة النقدية في ظل إقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة في حالة الجزائر**»، رسالة ماجستر، قسم علوم التسير وفرع النقود والمالية، الجزائر، 2005-2006، ص 36-37.

[2] محمد فودو، مرجع أعلاه، ص37.

[3] محمد فودو، مرجع أعلاه، ص 37- 38.

[4] – عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص297.

[5] – lawrence S.kitter and william l, silber**, money** , (newyork), Basic book , publishers, 1984 – P:151.

1- الفجوة الانكماشية

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، وهذا يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة، وفي هذه الحالة فإن الإقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في النمو، وفي هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى مايسمى بالسياسة المالية التوسعية[1].

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

مثال: لنفرض دالة الاستهلاك التالية:

$$C= 200 + 0.75\ R$$

والإنفاق الاستثماري التلقائي وحدة نقدية $I=300$

وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق (لا يتعامل مع الخارج)

بناء على هذا الافتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في شكل المعادلة التالية:

$$R= C + I \Rightarrow \quad R= 200 + 0.75\ R+300$$

$$\Rightarrow \quad R-0.75\ R = 500$$

$$\Rightarrow \quad R\ 500/\ 0.25$$

$$\Rightarrow R= 2000 \text{ وحدة نقدية}$$

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل يعادل 2500 ون فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية، ومن الواضح أنّ هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، أي أن هناك فجوة انكماشية قدرها 500 وحدة نقدية، ومن الواضح أيضا أن حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي حتى يُمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل.

وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار 500 وحدة نقدية وهذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من R1 إلى R2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف ($125 \times 4 = 500$ وحدة نقدية).

[1] الأشقر أحمد، **الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2002، ص189.

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم01: يمثل الفجوة الانكماشية

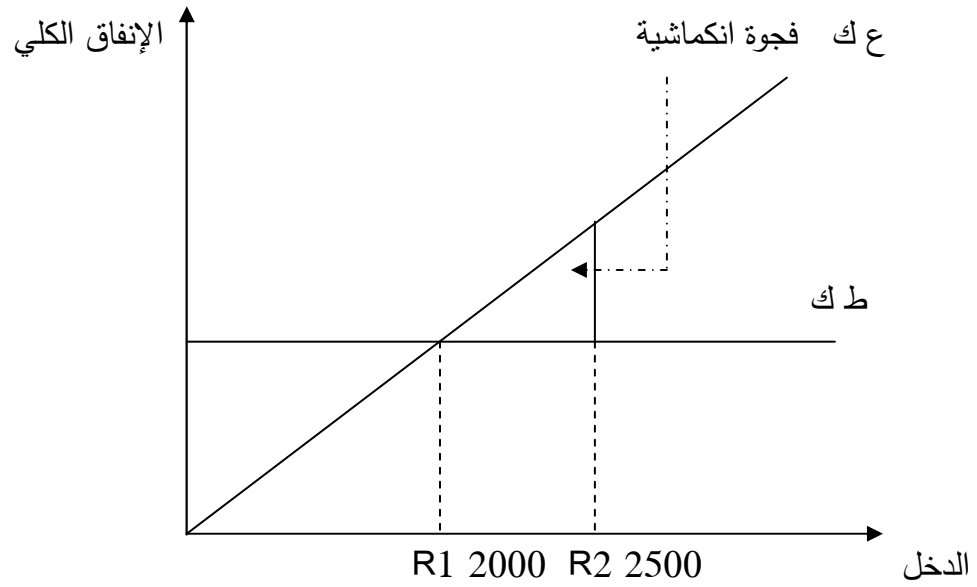

المصدر: عالم سعدية، عطاس منال، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2001- 2013، رسالة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة إلكي مخدة أو لحاج، البويرة، 2014-2015، ص7.

2- علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية)

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات، ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية[1]:

أ- **قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام:** وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج وتوفير فرص العمل وبالتالي علاج البطالة ودفع الإقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

ب- **قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية:** وتتحقق هنا زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

[1] الأشقر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

ج- **قيام الحكومة بالجمع بين الأثنين معا:** وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني، وهذا يخدم الإقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد[1].

ويمكن أن نبين السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم 02: يمثل السياسة المالية التوسعية

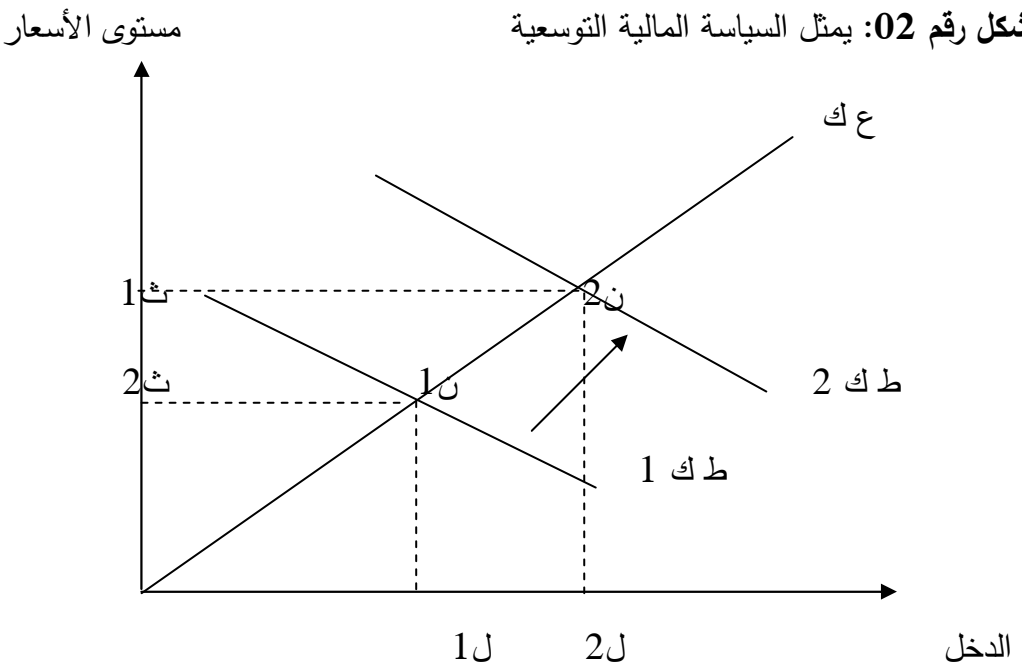

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، ط 1 ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.

1- الفجوة التضخمية.

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

فإن فرضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو 2500 وحدة نقدية وهو أعلى من مستوى التوظيف الكامل المرغوب فيه وهو 2000 وحدة نقدية أي أن هناك فجوة تضخمية قدرها 500 وحدة نقدية، والرسم البياني التالي يوضح ذلك.

[1] واصف الوزاني خالد، حسين الرفاعي أحمد، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**، دار النشر، ط5، عمان، 2002، ص327.

الشكل رقم 03: يمثل الفجوة التضخمية

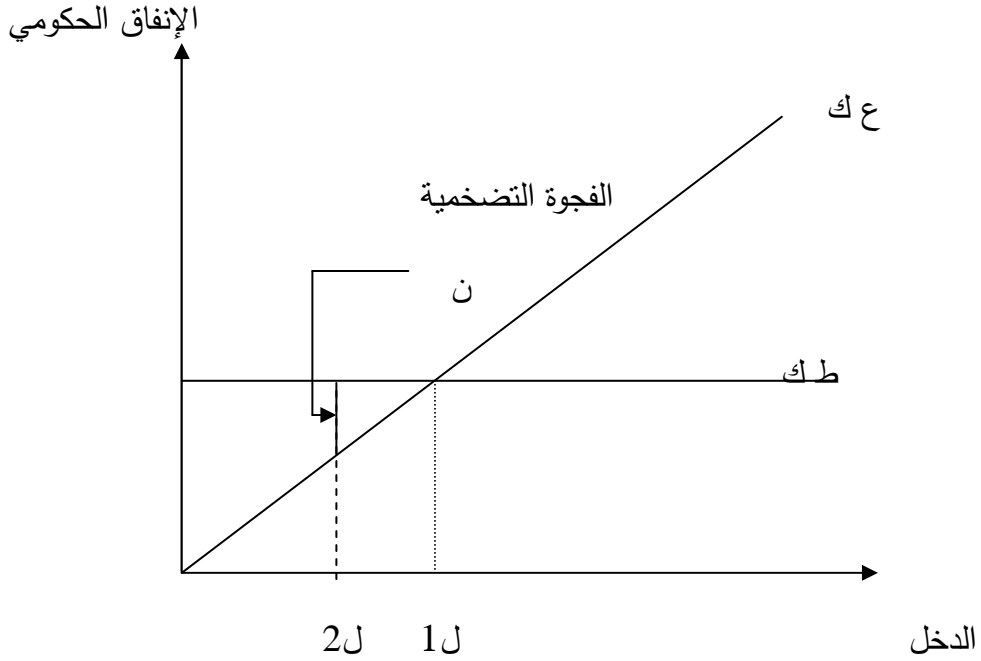

المصدر: عالم سعدية، عطاس منال، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2001- 2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة إلكي مخدة أو لحاج، البويرة، دفعة 2014-2015، ص69.

2- علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية)

يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بغرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا، وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية عن طريق أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية[1]:

أ- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك، وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت، بما يحقق الهدف من السياسة المالية ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1] الأشقر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 192.

الشكل رقم04: يوضح السياسة المالية الانكماشية

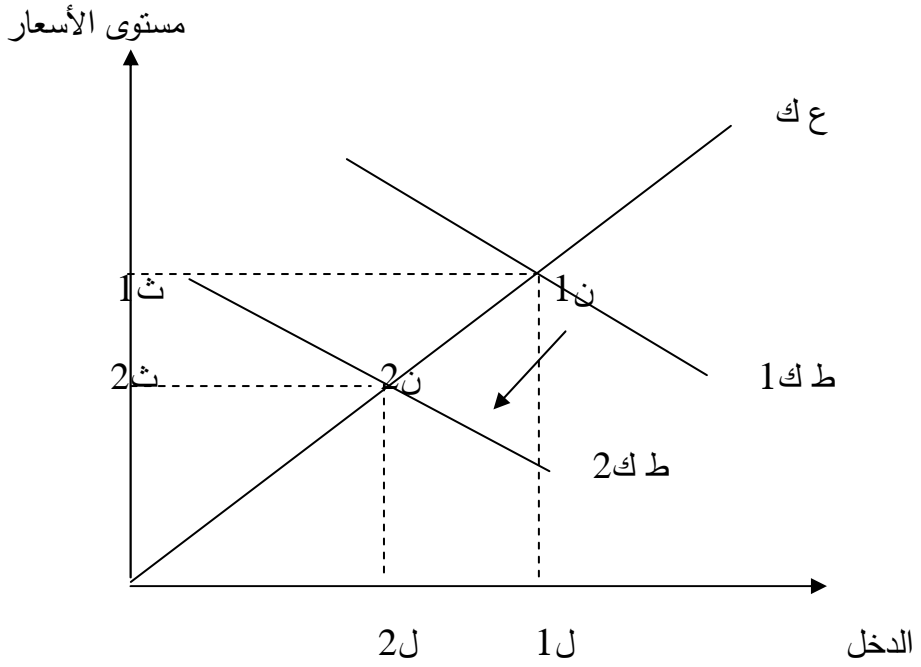

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، ط 1 ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 206.

وهكذا أن مضمون السياسة المالية التوسعية هو أنه في حالة الركود الإقتصادي يعمل الإقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى تحرير الإقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة للدولة إلى أن يصل الإقتصاد إلى التشغيل الكامل، وعندها تلجأ الحكومة لاستخدام سياسية مالية انكماشية[1].

غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية (التقيدية) للأسباب الآتية:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية؛
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛
- الدوافع السياسية؛
- النفقات المتزايدة؛
- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي؛
- دعم وتشجيع النشاطات الإقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

[1] - N.GREGORY - MANIW- **macroeconomics-** new York- worth publishers- 1997- PP 377 – 378.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النفط

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، تلك السياسة التي تتبعها الدولة، كما تعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة على النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة، و بالتالي الوضع الكلي للميزانية، إعتماداً على هذا سنحاول توضيح أهم هذه الأدوات وعلاقتها بأسعار النفط

المطلب الأول: الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط

أولاً: الإيرادات العامة.

يقصد بالإيرادات العامة" مجموعة مداخيل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي".

مصادر الإيرادات العامة[1]

1- **موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين):** تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أوبناء الوزارات والموانئ والممتلكات، التي لم تُعد للاستخدام العام بل للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون ملكا للدولة.

2- **الرسوم:** يعرف بصفة عامة بأنه" مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم "، ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبونها بدون جهد.

3- **الضرائب:** تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل، وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة[2]".

4- **القروض العامة:** وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة تمويل الإنفاق العامة وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور، أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه.

---

[1] رفعت المحجوب ، **المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة**، دار النهضة العربية ،الأردن، 1975 ، ص181

[2] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

5- **الإصدار النقدي:** هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونيا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الإقتصادي[1].

ثانيًا: علاقة الإيرادات العامة بأسعار النفط

لطالما إرتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط.

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعًا قياسيًا منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى 200 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2001، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الفترة النفطية التي شهدها العالم في الوقت الحالي، إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الإقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول، حيث أن الضعف في إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث الإيرادات الجباية البترولية هو بسبب تقلبات أسعار النفط، وبما أن أسعار النفط غالبا تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فإن حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثير ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية، حيث تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدول في النشاط النفطي، فهي نظام الاقتطاعات المفروضة من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة وتطبق على أساس سعر بيع النفط، حيث أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال النفطي[2].

المطلب الثاني: النفقات العامة وعلاقتها بأسعار النفط

أولاً: النفقات العامة

النفقة العامة هي:" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة [3]"

بتعبير أخر تعرف النفقة العامة:" أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [4]"

---

[1] عبد المنعم راضي، **مرجع سبق ذكره**، ص308.

[2] بيطام ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[3] عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت لبنان، 2000 ، ص41.

4 سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة والميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر 2003 ، ص 27.

تقسيم النفقات العامة

من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بإزدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة ، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهموا في التقسيمات النظرية النفقات العمومية ، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي.

أقسام النفقات

1- **القسم الوظيفي:** يتم الإعتماد في هذا القسم على الوظائف التي يتم الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية، لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة، هذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة، التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على إتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة، أما عيوب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة.

2- **القسم الإقتصادي:** يتم الإعتماد حسب هذا القسم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الإقتصادية(زراعة، سياحة، صناعة)، كما يؤخذ في الحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع، إي تحويل جزء من الدخل القومي من فئةلأخرى على شكل إعانات إجتماعية ومساعدات إقتصادية .

3- **القسم الإداري:** يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية في التنظيم الإداري، ومن خلال هذه الأقسام يتم تصنف النفقات الى نفقات جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الإستثنائية وملحق الموازنات، وهذا ما يجعلها تتميز بسهولة المراقبة على حسن إستخدام المال العام وسهولة إتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنات المقبلة[1]، اما عيوب هذا التقسيم فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية، وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الإقتصادية والمالية للدولة.

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 125.

ثانيًا: علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم اقتصاديات الدول حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية، وبالتالي انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيردات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية وبالضغوط التضخمية في الإقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وانما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي، وتتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض، وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة، يكلف كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا بصورة مذمومة ولا يحظى بتأيد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية، ومن جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط نذكر منها[1]:

– برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية للإنفاق في الجانب الإجتماعي.

– استثمارات في قطاع النفط و زيادة النفقات العسكرية.

–تسديد الديون.

[1] بيطام ريمة، مرجع سبق ذكره، ص112.

المطلب الثالث: الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط

أولاً: الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة[1].

قواعد ومبادئ الميزانية العامة[2]:

1- **مبدأ وحدة الميزانية العامة** : يعني هذا المبدأ أن تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة، الغرض من ذلك هو الموازنة العامة بأبسط صورة .

2- **مبدأ سنوية الميزانية العامة:** يقصد به أن تتم الموافقة عليها سنويا بحيث لايشترط فيها تاريخ البدء، وكان هذا المبدأ يسبب صعوبة التنبؤ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة، خاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الأسعار كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا.

3- مبدأ الشمولية والعمومية: يقصد بها ان تكون ميزانية الدولة شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بحيث تتضمن كافة الإيرادات والنفقات دون إقصاء أي جانب مهما قل شأنه، كما تقضي هذه القاعدة بعدم العمل بفكرة الناتج الصافي.

4- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة: تقضي هذه القاعدة بأن لا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، إذ يجب على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة و نفقات معينة، فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة.

5- مبدأ التوازن: ويقصد به تساوي كل من إيرادات ونفقات الدولة وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة، ولكن تطور دور الدولة حديثا أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الإقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي، وهذه الأخيرة تسخر لخدمة الصالح العام وبالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للميزانية من أجل تحقيق التوازن في الإقتصاد الوطني.

كما أن للموازنة العامة أهمية إقتصادية تتمثل في تحقيق التوازن الإقتصادي وذلك عن طريق إستخدام سياسة الإنفاق والإيرادات، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة

[1] محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة ، مدخل حديث**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة مصر ، 2009 ، ص4.

[2] منيس سعيد عبد المالك، **اقتصاديات المالية العامة**، طبعة معدلة، مطبعة مخيم يمرت، بدون بلد نشر، 1970 ، ص293 -295.

النفقات وتخفيض الطرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الإقتصاد من أزمته ويدخل لمرحلة الإنعاش الإقتصادية.

أما في حالة التضخم عندها يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الطرائب بهدف إمتصاص القوة الشرائية للسوق، فيقل الطلب بشقه الخاص والعام مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار[1].

ثانياً: علاقة الموازنة العامة بأسعار النفط

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، ومن المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس دوما بالضروة محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة لعدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد[2].

ومما سبق يمكن القول إن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية من خلال العلاقة التي تربط الإيرادات والنفقات ويمكنا تلخيص ذلك في الشكل الموالي:

الجدول رقم03: يوضح انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة

ارتفاع أسعار النفط	ارتفاع إيرادات الجباية البترولية	ارتفاع إيرادات الميزانية العامة	فائض في الميزانية العامة
انخفاض أسعار النفط	انخفاض إيرادات الجباية البترولية	انخفاض إيرادات	عجز في الميزانية العامة

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على ماسبق ذكره.

[1] محمد طافة، وهدا العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، عمان الطبعة الثانية، 2010، ص171-172.

[2] بصديق محمد، **« النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية»**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص117.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها وإتجاهاتها وآليات عملها من أجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية، وتم التطرق إلى أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات والنفقات والموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط، وارتباط الإيرادات العامة بالإيرادات الجباية البترولية التي تتميز بتقلبات نتيجة للتغيرات في أسعار النفط، حيث أتضح لنا إن للسياسة المالية أهمية بالغة وذلك من خلال أدواتها السابقة الذكر، وما لها من تأثير على جميع المتغيرات الإقتصادية كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الإقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية 2000-2014.

المبحث الأول: أزمات أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدراسة أثر تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.

تمهيد

إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بإستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية نتيجة تأثرها سلبًا وايجابيًا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطًا وصعودًا، حيث ترتبت على هذه الأخيرة نتائج تراكمية على السياسة المالية للدولة التي تعتبر من الدول التي يتاثر اقتصادها بتطورات أسعار النفط، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدولة، إضافة إلى إن اغلبية الإيرادات العامة للميزانية العامة مصدرها الارباح التي تجنيها الحكومة من النفط، وهذا ما جعل الحكومة تتخذ بعض الإجراءات والتدابير لمواجهة هذة الازمات النفطية كانشاء صندوق ضبط الايرادات ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة انعكاسات ازمات اسعار النفط على ميزانية الدولة، والقيام بدراسة تحليلية لاثار تغيرات اسعار النفط على ادوات السياسة المالية.

المبحث الأول: أزمات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي لاقتصاد الجزائر، باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط فإن السياسة المالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتتأثر بحدوث الأزمات النفطية وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول:النفط وأهميته في الإقتصاد الجزائري

أولا: موقع النفط الجزائري في العالم:

إن النفط الجزائري يتمتع بمكانة هامة في السوق النفطية وخاصة بين الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وهذا راجع إلى عدة أسباب تتعلق بمزايا ونوعية البترول، والقدرة الإنتاجية، الإحتياطات....إلخ.

فبالنسبة للمزايا التي يتمتع بها البترول الجزائري، هناك ميزاتان هامتان تتمثلان فيما يلي[1]:

ميزة الموقع الجغرافي:

إن قرب الجزائر من أسواق إستهلاك يعطيها إستهلاكية وأفضلية كبيرة، وذلك لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية والأمريكية، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى (بالقرب الناجم عن النقل) يجعل منتجاتها البترولية في وضع تنافسي أفضل من بترول بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا ونيجيريا وروسيا، كما يعتبر محفز لتخفيض تكلفة النقل.

ميزة النوعية:

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، خاصة مايتعلق بدرجة الكثافة والنوعية، والتي تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجًا للمشتقات الخفيفة التي تزيد الإقبال عليها، كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة، ومثال ذلك بترول الجزائر المعروف ب(صحاري بلند) والذي يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت، وكذلك يمكن أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوضاً من البترول العربي الخفيف الذي كان محور تحديد أسعار الأوبك.

[1] عيسى مقليد، « **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**»، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخطر باتنة، 2007-2008، ص 45.

أما فيما يخص الإنتاج والإحتياطي البترولي في الجزائر، إرتفع احتياط الجزائر بإكتشاف حقول أخرى منها ما هو مكتشف من طرف سوناطراك لوحدها ومنها ما هو مكتشف بالشراكة مع شركات أجنبية[1].

ويؤكد التقرير الاحصائي السنوي للاوابك 2005،2008،2012، إن الجزائر غنية بالبترول والغاز حيث يقدر احتياطي البترول المؤكد بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ثالث أعظم احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، ومن احتياطي الغاز مليار متر مكعب، أي تحتل المرتبة الثانية إفريقيًا بعد نيجيريا والعاشرة عالميًا[2]، كما يتم مراجعة الإحتياطات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الإستكشافات المستمرة التي تقوم بها الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها إلى جانب رفع نسبة الإسترجاع وإعادة التقييم بإدخال تكنولوجيات حديثة[3].

حيث أنَ إنتاج البترول بلغ ذروته في 2007 أمَا الغاز بلغها في 2005 بحسب مراجع BP الإحصائية للطاقة العالمية[4]، وشهدت الفترة(2000-2011) تزايد كبير في إنتاج البترول والغاز، وهذا راجع إلى التغير في نظام استغلال البترول خاصةً والمحروقات عامةً، عمل هذا التغيير على مواكبة قطاع المحروقات الجزائري للعولمة، حيث تجسد في إنتهاج نوع جديد من العقود تحكمها شروط المناقصة والتي تهدف لاستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاط الصناعة البترولية عامةً ومرحلة المنبع خاصةً من خلال القانون 07/05[5] والمعدل بالأمر 10/06[6].

كما سجلت في هذه الفترة إرتفاع في عدد الآبار المكتشفة إبتدءاً من سنة 2000 والذي بلغ عددها 13 بئرا سنة 2004، (7منها بالشراكة)، وكذا 20 بئر في 2007 (12 منها بالشراكة)، وإن إنتهاج مبدأ المناقصات المفتوحة، الدليل الفعلي على الإنفتاح الكبير الذي ميز القطاع بصدور القانون 07/05، أحدث هذا الأخير تحفيزات كبيرة للشركاء الأجانب من أجل ممارسة نشاطات الإستغلا، أدَت كل هذه الأسباب إلى الإرتفاع في إنتاج المحروقات، حيث بلغ إنتاج البترول 77.6 مليون طن في سنة 2009 محققًا إرتفاعًا عن سنة 2000 قيمتها 66.08 مليون طن، فرغم الإرتفاع المسجل في إنتاج الغاز إلا أنه يمكننا أن نعتبره مستقر نسبيًا[7].

---

[1] يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الإقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، 1996، ص ص19-23.

[2]. BP, Statistical Review of World Energy, BP, june 2014.

[3] الأوراق القطرية لدولة الجزائر، **الطاقة والتعاون العربي**، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، قطر، الدوحة، ص10.

[4] BP, Statistical Review of World Energy, BP, june 2014..

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2005/07/19.

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 2006/07/30.

[7] الطاقة والتعاون العربي، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 21-23 ديسمبر 2014، ص7.

ثانيا: أهمية البترول الجزائري

تكمن أهمية البترول الجزائري في أنه يتمتع بمزايا هامة بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة، وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها[1].

تمكن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، و يمكن استنتاج أن صادرات الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية تعتبر من أهم إيرادات الجباية لدول العالم الثالث باعتبار الجزائر من أكثر الدول إنتاجًا وتصديرًا للمحروقات سواء كانت بترول أو غاز.

كما تظهر أهميتها في تمويل نفقات التجهيز ففي سنة 2001 مثلاً ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الإقتصاد الوطني خاصةً من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات[2].

ب- المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يُمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النَمو.

[1] عبد اللطيف بن شنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، بدون طبعة، ص 40.

[2] مراس محمد، «**الأثر المباشر وغير المباشر للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل**» "دراسة قياسية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، 2012، العدد10، ص153-154.

المطلب الثاني: أثر أزمات أسعار النفط على السياسة المالية

أزمة 2004: تعد أزمة 2004 من إيجابيات الإقتصاد الجزائري بكونها ساهمت في زيادة العوائد البترولية وذلك لإرتفاع الأسعار البترولية وكغيرها من الأزمات كانت وراءها عدَة عوامل وأحداث ساهمت في تكوينها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق.

هناك ثلاث عوامل رئيسية لظهور هذه الأزمة هي[1]:

- تأثير الإضطرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الانتاج البترولي ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأسهم في خفض الإنتاج.
- الاختناقات في عمليات تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة لها والناتجة عن إهمال تخصيص الاستثمارات.
- قرارت الأوبك بخفض سقف الانتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زاد من أوجه التوتر غير ان الأوبك لم تخفض فعليا، وهكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب، ولم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء.

لقد انعكست هذه الصدمة على الإقتصاد الجزائري بالإستفادة من مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الإقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي.

أزمة 2008: لقد ألقت الأزمة المالية بضلالها على التقلبات الحادة في أسعار البترول على مدار 2008، فالمنحنى التصاعدي الذي انتهجته كان بسبب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على البترول، ولما انخفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها تزامن مع انهيارات الأسواق المالية والمصارف[2]، حيث أدت هذه الأزمة إلى ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو، مما أدى إلى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال 2009 بأكثر من 10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول الأوبك في اجتماعها خلال أكتوبر 2008[3].

ومما لا شك فيه أن الإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الإقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص32.

[2] النشرة الشهرية الصادرة عن الأوابك، العدد3، السنة 2009.

[3] مجلة دفاتر السياسة والقانون، « **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية حالة-2000-2011**»، العدد 05 جوان 2011.

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر؛

- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليه؛

- اعتماد الإنتاج الجزائري على التصدير في مجال قطاع المحروقات فقط؛

- اعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب % 4.9 مقابل % 3.1 سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب6%، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسابه الا أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الإقتصادي الذي جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب 3.8%.

ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وانخفاض الإستثمار الأجنبي في الجزائر فمن المتوقع ان تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية

أزمة 2014: انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام2014 حتى بداية عام 2015، وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضًا ولكن أقلّ حدةً، وهي عادةً ما تتفاعل مع النشاط الإقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أنّ عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدّت إلى انخفاضه على نحوٍ حاد ولقد تضافرت عدّة عوامل أدّت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط، وهي متعلقة بالعرض الطلب وبعوامل أخرى[1].

أما سنة 2015 التي تأزمت فيها حالة الإقتصاد الوطني، لكنه يبقى متأثرًا بمخاطر العجز في الميزان التجاري بفعل تداعيات أزمة إنخفاض أسعار البترول، وهو ما يفسّر سياسة الحذر والخوف من السقوط المفاجئ لأسعار النفط إلى أقل من 45 دولار للبرميل مع أن قانون المالية لسنة 2016 تم إعداده على أساس 45 دولار للبرميل.

توجد نقطة في منتهى الأهمية لابد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو)

[1] مونة يونس، **أزمة انهيار أسعار النفط 2015 وأسبابها**، يوم دراسي يوم 2016/02/10، جامعة أدرار.

وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرازاتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وعائدات الريع البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق معنى أن المؤسسة الإقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والابتكار[1].

- تدابير حكومة الجزائر لمواجهة هذه الأزمات:

شهدت الفترة مابين 2001 إلى 2004 برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي خصص له أزيد من 500 مليار دج، وبرنامج دعم النمو 2005 إلى 2009 الذي خصصت له أزيد من 4000 دج، وبرنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014 خصصت له مبالغ إجمالية قدرها 21.214 مليار دج، وقد شهدت الإيرادات الكلية هي الأخرى نمو أفضل نتيجة الإرتفاع التي شهدته أسعار النفط، وبهذا تكون الجزائر في هذا المرحلة أتخذت سياسة مالية توسعية[2].

كما نلاحظ ان نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2007 قدرت بي 26.07% وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الإقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك إرتفاع أسعار البترول.

كما تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها:

1- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب عمل جديدة.
2- تغطية نفقات زيادة أجور العمال 2006 بالفائض للإرتفاع الكبير والغير المتوقع لصادرات الغير النفطية
3- الإنفاق الإستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية، والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية.

[1] . المنظمة العالمية للتجارة متوفر على الموقع: http://www.wto.org ، تاريخ الاطلاع: 18-04-2016، الساعة: 14:58.
الوكالة الدولية للطاقة متوفر على الموقع: http://www.iea.org ، تاريخ الاطلاع: 18-04-2016، الساعة: 15:30.

[2] عالم سعدية، عطاس منال، «**السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2001- 2013**»، رسالة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة إلكي مخدة أو لحاج، البويرة، 2014-2015، ص69.

ولتجنب أزمة قد تؤدي إلى إنخفاض إحتياطي الصرف سارعت الحكومة إلى تبني بعض السياسات الحمائية تضمنها قانون المالية التكميلي 2009، والتي تهدف إلى إيقاف العملة الصعبة وهذا من أجل تقليل حجم الواردات التي تجاوزت 35 مليار دولار سنة 2009 ومن أهم هذه الإجراءات:

- إلزام البنوك التجارية بمنح قروض إستهلاكية.
- تضيق الخناق على المستوردين بوضع مجموعة من العراقيل الإدارية تمثلت في حجز وسائل تسوية المدفوعات لعماليات التجارة الخارجية[1].

المطلب الثالث: أهمية صندوق ضبط الإيرادات

أولاً: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

لقد قامت الحكومة باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق علما أن الصندوق قد خضع لتعديلات مهمة في 302 و 103، وفيما يلي بعض خصائص ومميزات الصندوق[2]:

1- التعريف بصندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 102-103، وهو مستقل عن الموازنة العامة للدولة.[3]

2- تسير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي لهذا الصندوق.

3- أهداف الصندوق: كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج[4]، إن هذ التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد.

---

[1] عية عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011**، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 216.

[2] وفقا للمادة 10، من قانون رقم 2000-02، المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد37، المؤرخة في: 2000/07/28.

[3] قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع أول 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[4] وفقا للمادة 25، من الأمر رقم 06-04، المؤرخ في: 2006/06/05، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في: 2006/06/19.

ثانيًا: مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات

إن مصادر تمويل الصندوق، هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق[1]، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية، وسنحاول من خلال الشكل الذي يبين مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الصندوق.

الشكل رقم 05: مساهمة الجباية البترولية في تمويل الصندوق

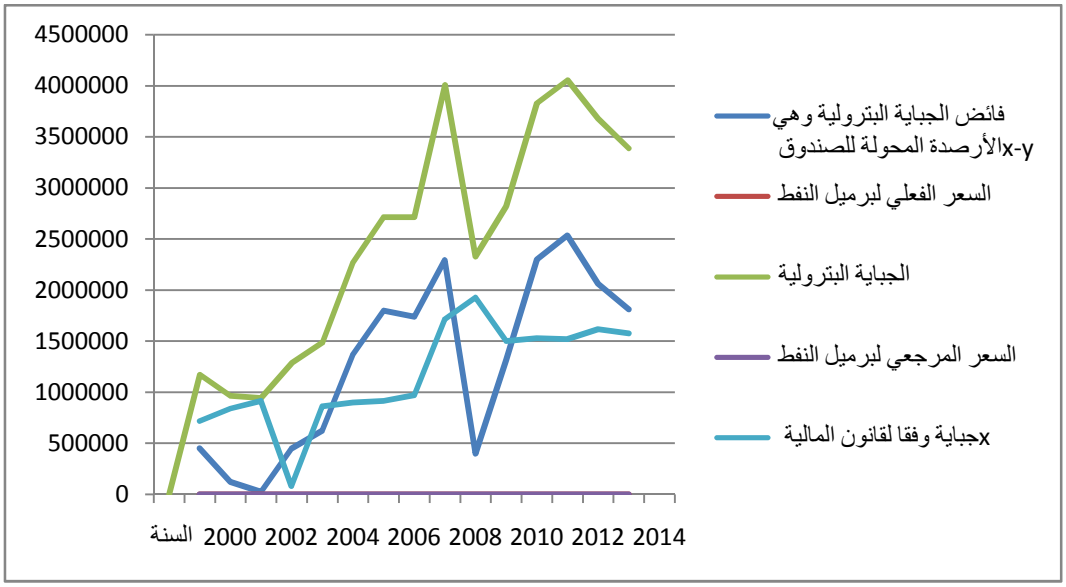

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال معطيات الملحق رقم1.

نلاحظ من الشكل أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء الصندوق مبلغ قدره 17460.16 مليار دج، ونلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 4532.24 مليار دج ثم عرف انخفاضا كبيرا سنة 2002 بلغ 26.50 مليار دج، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وهذا لارتباط فائض الجباية بالأسعار والسعر المرجعي لإعداد ميزانية الدولة، ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنتي 2003 و2004 مبلغي 4489.14 و6234.99 مليار دج على التوالي إلى أن وصل تمويل هذا الصندوق بفائض الجباية البترولية قيمة 22931.59 مليار دج سنة 2008 وهو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق، هذا رغم رفع السعر المرجعي لإعداد الميزانية إلى 37 دولار للبرميل.

[1] وفقا للمادة 66، من قانون رقم 22/03، المؤرخ في 2003/12/20، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية العدد 83، المؤرخة في 2003/12/29.

وقد انخفض فائض الجباية البترولية بصورة حادة سنة 2009 إلى 400675 مليار دج، بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أسعار قياسية وهذا بسبب الأزمة الإقتصادية التي مست الإقتصاد العالمي وخاصة الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط، بعد ذلك عاود الارتفاع سنتي 2010 و2011 حيث بلغت مساهمة الفائض مبلغي 1318310و 2300320 مليار دج على التوالي، وارتفع إلى 2535309 سنة 2012 ثم إنخفض في سنتي 2013 و2014 حيث بلغ 20622.31 و1810625 مليار دج، وهذا راجع إلى إنخفاض في أسعار النفط.

ثالثًا: دور صندوق ضبط الإيرادات

لقد لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا مهماً في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية.[1]

ومر صندوق ضبط الإيرادات بفترتين شهد فيها تطورات مهمة وأدوار مختلفة:[2]

الفترة 2000- 2005

في هذه الفترة اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشاءه تمويل عجز الميزانية العامة وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق، وقد ساهم بتسديد ما قيمته 2100 مليار دج من الديون.

الفترة 2006-2014

سجل فيها ارتفاع قياسي في عجز الموازنة العامة بسب تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار إن سياسات تمويل العجز توسعت لتشمل استخدام موارد صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز وهو ما يتوافق مع تعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لإهداف الصندوق في سنة 2006 فقد تعدت حجم تحويلات الصندوق الموجهة لتغطية عجز الخزينة

[1] عصماني مختار، « **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**»، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير، جامعة سطيف1، دفعة 2013-2014، ص180.

[2] حدادي عبد الغني، **أزمة انهيار أسعار النفط 2015 وأسبابها**، يوم دراسي يوم 2016/02/10، جامعة أدرار.

1745.94 مليار دج خلال فترة اربع سنوات يفسر ذلك بمايلي:

- إن الإرتفاع المستمر في أسعار النفط أدى إلى تقليل مخاوف الحكومة بشأن حدوث إنهيار في أسعار النفط على المدى المتوسط.
- إن رغبة الحكومة في تخفيض حجم المديونية الداخلية والخارجية أدى إلى التقليل من إعتمادها على القرض العام الداخلي في التمويل، بالإضافة إلى منع الإقتراض الخارجي، وبهذا يكون الصندوق ساهم بصورة مباشرة في تمويل نسبة معينة من عجز الموازنة العامة إبتداء من سنة 2006.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية

تعتبر الميزانية العامة للجزائر من أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول الى اهدافها المرجوة، وهي تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ان هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة.

المطلب الأول: دراسة المتغيرات

اهتم الخبراء بتقسيم النفقات العامة لكونها تمثل الحركة الأكثر وضوحا لنشاط الدولة، ويتم تغطيتها عن طريق الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من الضرائب والرسوم والقروض...إلخ، والتي لا ينبغي إهمال عملية تبويبها لما لها من أهمية وآثار مالية واقتصادية.

الفرع الأول: تأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة

يبوب القانون المتعلق بقوانين المالية العامة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى ما يلي[1]:

1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرمات؛

2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة والأتاوى؛

4- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

5- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونياً؛

8- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.

[1] بيطام ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

ان الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية، معروضة عمومًا حسب الطبيعة القانونية للضرائب وحسب الإيرادات التي تحصدها، في بابين هما الإيرادات الإجبارية و الإيرادات الاختيارية[1]:

1- الإيرادات الإجبارية: وتتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات المنفذة بقوة وبدون مقابل وهي المنتوج الجبائي، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

2- الإيرادات الإختيارية: يطلق على هذا النوع من الإيرادات بالموارد الإرادية فهذا النوع من الضرائب يضم الإشتركات أو الضرائب المدفوعة إراديا وليس اجباريا مقابل نفعهم واستفادتهم بسلعة أو بخدمة معينة تؤديها لهم الدولة، فهناك فرق بين مداخيل تؤديها أملاك الدولة أو أجرة الخدمة المقدمة من طرف الدولة وأموال المساهمات والهبات والهدايا، وبالتالي يضم هذا النوع المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة.

الشكل رقم 06: يوضح علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية.

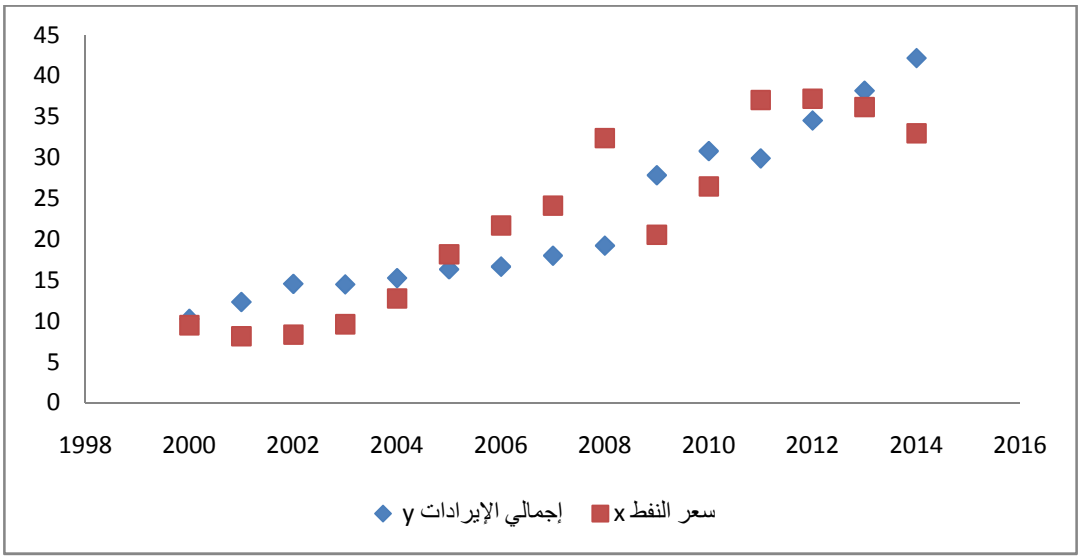

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق2.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك علاقة متقاربة بين أسعار النفط وإجمالي الإيرادات إي ان هناك علاقة مرتبط ليس إرتباط تام ولكن متقارب وكما نلاحظ عند إنخفاظ أسعار النفط بشكل مفاجئ في سنة 2009 لم تتأثر إيرادات الجزائر.

[1] جمال لعمارة، **تطوير فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة1، ص 47-50.

الفرع الثاني: تأثير أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر

تصنف النفقات في موازنات الدولة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الإقتصادي والاجتماعي والإداري وذلك لتحديد كيفية توزيع نفقاتها.

الشكل رقم 07: يوضح علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة.

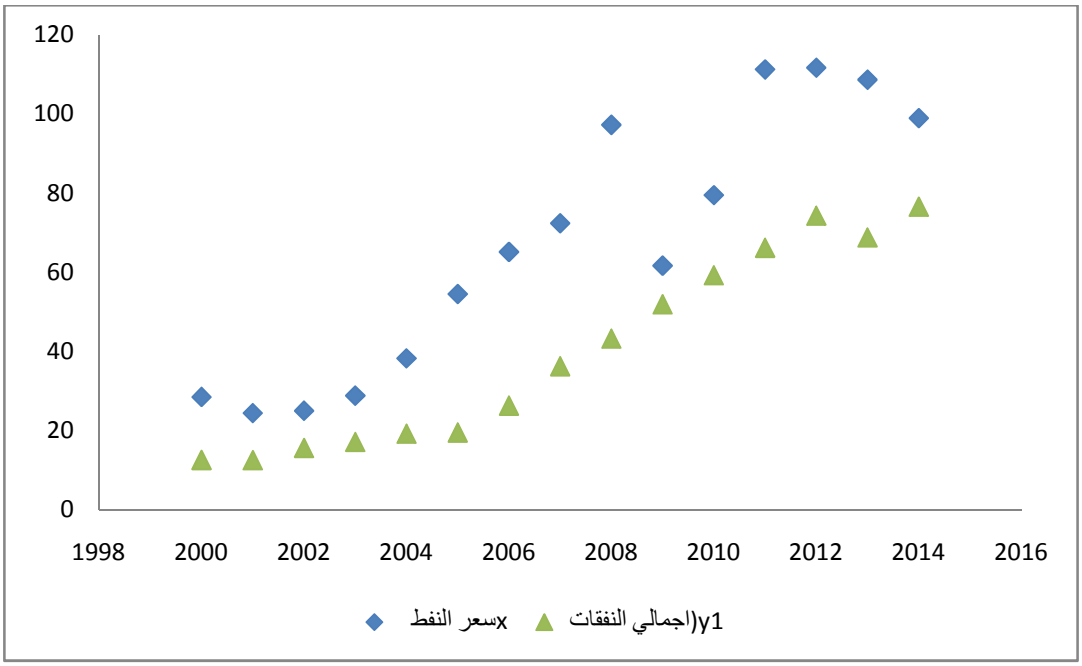

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق2.

من خلال الشكل نلاحظ أنه سنة 2000 عرفت النفقات نمو متزايد وهذا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، ونلاحظ بلوغ أسعار النفط أعلى مستوياته في سنة 2008 وهذا راجع إلى سبب النمو الإقتصادي والطلب العلمي للنفط، ونلاحظ أن أسعار النفط سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظا، فقد تهاوت اسعار النفط وذلك بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية الذي كان له أثر واضحا على سوق النفط إلا أنه عاود الارتفاع إلا إجمالي النفقات لم تأثر بهذا الأزمة لأن الجزائر لم تتأثر بأزمة 2008. وبالرغم من الانخفاض الذي شهدنه اسعار النفط الا انها استمرت في الارتفاع المستمر للنفقات السياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل .....الخ.

ويتم تبويب النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسين وهما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب.

1- نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسًا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ، هذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتّى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دامت انها لا تهدف الى التأثير في الحياة الإقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية[1]، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي[2]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المسحوبة من الإيرادات؛
- مخصصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

[1] لحسن دردوري، « **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**» ، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**- دراسة تحليلية تقييمية - ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 ، ص 179-180.

الشكل رقم 08: يوضح علاقة أسعار النفط بنفقات التسيير.

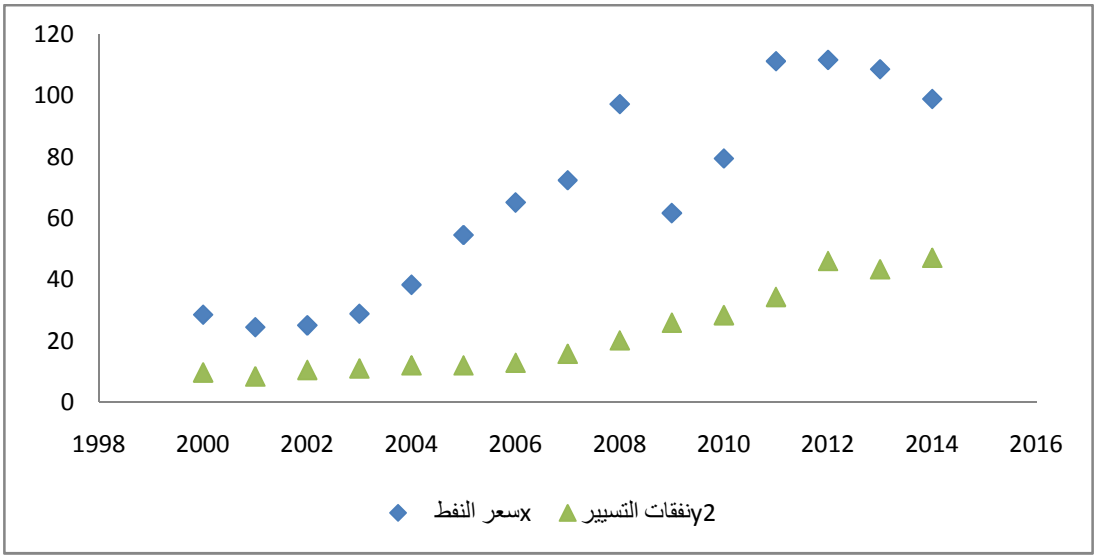

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق2.

من خلال الشكل نلاحظ أن نفقات التسيير عرفت تزيد مستمر خلال هذه السنوات حتى في سنوات إنخفاض أسعار البترول إي مما يعني أن نفقات التسيير لاتعتمد بشكل كلي على أسعار النفط، بل تعتمد بشكل جزئي عليها.

2. نفقات التجهيز:

يتّسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أ نها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزت الدولة فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات نجد جذورها في تحاليل الإقتصادي البريطاني" جون مينارد كينز" الذي برهن أنه في فترة ركودا قتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الإقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه" مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سيّار) خلال فترة أزمة إقتصادية، فالنفقة العامة" الاستثمارية" ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الاولية لدى الموردين[1].

ويتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي ويظهر في القانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب وهي (العناوين- القطاعات- القطعات الفرعية).

[1] على بساعد، المالية العامة، مطبوعة بالمعهد الوطني المالية، القليعة، 1992، ص 76.

الشكل رقم 09: يوضح علاقة أسعار النفط بنفقات التجهيز.

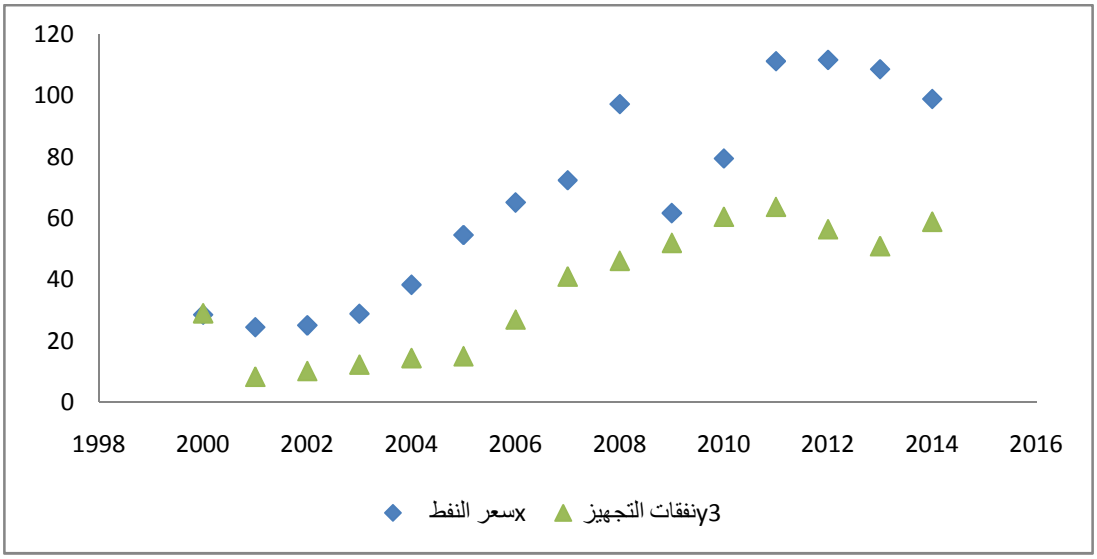

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات الملحق2.

من خلال الشكل نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ونفقات التجهيز، فعند إرتفاع أسعار النفط تزيد الحكومة من نفقات التجهيز أي تزيد من الإستثمار أما عند إنخفاض أسعار النفط تتوقف بعض المشاريع التنموية

الفرع الثالث: الميزانية العامة

تمثل الميزانية الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة للدولة حيث أنها تشتمل على بنود الإنفاق وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها.

يعتبر قانون84-17 المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول به[1]، كما يعرف قانون 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية والنفقات رأسمال[2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر بأنها" وثيقة رسمية سنوية تقدر مجموع النفقات و الإيرادات النهائية للدولة."

[1] الجريدة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية (المادة 06).

[2] الجريدة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-21، المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 03) الجريدة الرسمية، عدد 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000-2014

الفرع الأول: تطور إيرادات ونفقات ميزانية الجزائر 2000-2014

1- الإيرادات العامة

الشكل رقم 10: يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2000إلى 2014.

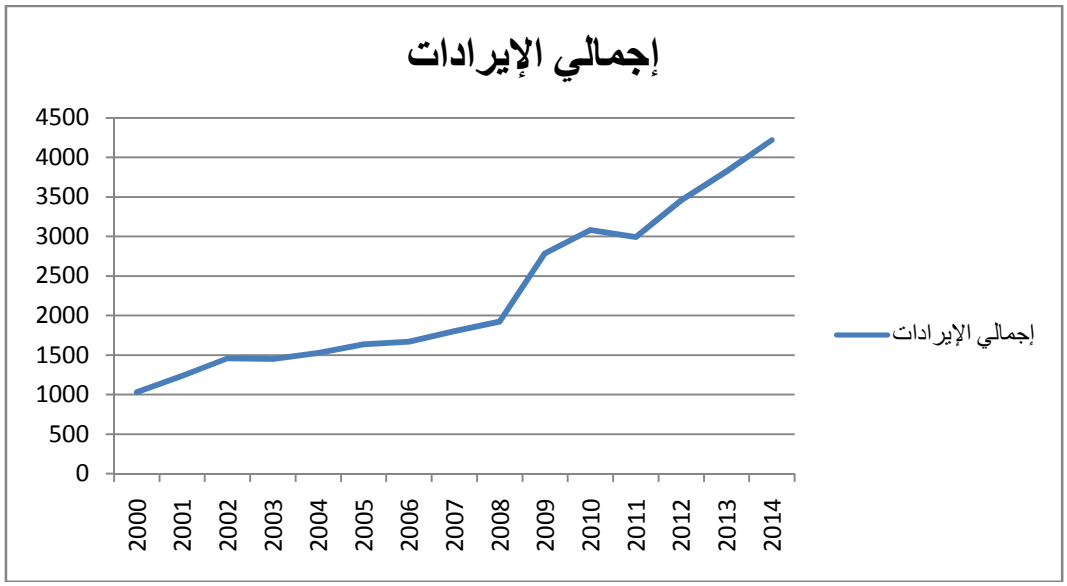

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق2.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن إيرادات ميزانية الجزائر عرفت زيادة مستمرة في قيمتها، حيث عرفت سنة2000 ارتفاعا بمبلغ قدره 223 مليار دج مقارنة بسنة 2001 ، تنخفض ب 6.3 مليار دج سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 ، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 عاودت الإيرادات الارتفاع والتزيد وذلك لتحسن الاوضاع الإقتصادية وارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تساهم في الإيرادات الإجمالية بشكل كبير، لترتفع سنة 2010 بمبلغ 294.9 مليار دج مقارنة بسنة 2009، وفي سنة 2014 بلغت الإيرادات الإجمالية 4218.2 مليار دج، إلا أن هذه الزيادة في الإيرادات العامة لم تستطيع تغطية إجمالي النفقات العامة خاصة نفقات التسيير.

2- نفقات العامة

الشكل رقم 11:يمثل تطور نفقات العامة ونفقات تسيير ونفقات التجهيز في الجزائر من 2000إلى2014.

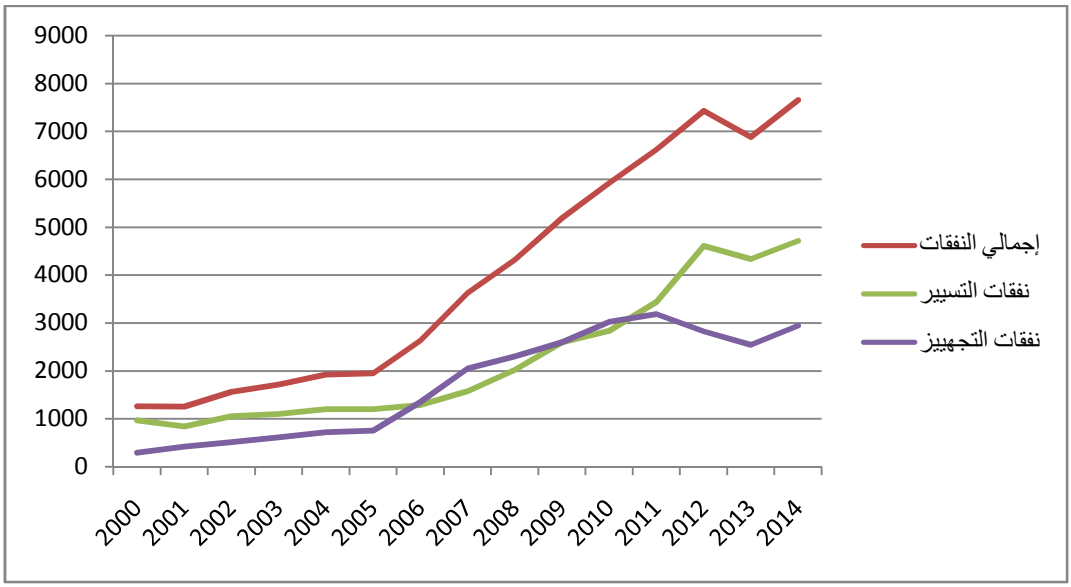

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق2.

من خلال الشكل يمكننا ان نلاحظ بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الإقتصادي ، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 2000 إلى 2014

ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005، وكانت قيمة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل إلى 2837.1 مليار دج في سنة 2010 وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي، بالاضافة الى ترقية الموارد البشرية للانتفاع من خبرتهم وقدراتهم في تنشيط الإقتصاد الوطني[1]، و زاد الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي من أجل التخفيف من حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية والأدوية مع توفير مناصب شغل للفئة البطالة بسبب خوصصة الشركات العمومية، بالإضافة إلى ذلك إهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم مقدرة على اتمام تعليمهم، وهذا ما جعلها تستمر في التزايد لتبلغ في سنة 2014 4714.5 مليار دج.

عرفت نفقات التجهيز نمو مستمر خلال الفترة 2001-2004 من خلال دعم الإنعاش الإقتصادي كانت مخصصة في الغالب لتهيئة البنية التحتية وتطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية ...الخ والملاحظ أن

[1] سيلام حمزة، ولد بزيوفاتح، « **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2004**»، رسالة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج[البويرة]، 2013-2014، ص75.

هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف الأهداف المراد تحقيقها والمرجوة من طرف الدولة إتجاه اقتصادها ومجتمعها، حيث عرفت سنة 2010 زيادة قدرت ب 3022.9 مليار دج تاركة نفقات التسيير في الأولوية وذلك لاهتمام الدولة بالإستثمارات الإقتصادية، وفي سنة2012 سجلت نفقات التجهيز تراجعا وصل الى 993.7 مليار دج مقارنة بسنة 2001 اما سنة 2014 فقد عرفت ارتفاعا قدر ب 397.5 2941.7مليار دج مقارنة بسنة2013[1] .

ومنه نستخلص ان السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط خلال تلك الفترة.

الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثار أسعار النفط بالنسبة للإيرادات والنفقات الميزانية

من خلال الدراسة السابقة سنقوم بدراسة تطبيقية للعلاقة التي تربط بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية (إجمالي الإيرادات، إجمالي النفقات، نفقات التسيير، نفقات التجهيز)، ومن هذا المنطلق سوف نحاول تمثيل هذه العلاقة في نموذج قياسي وباستعمال برنامج (Eviews-07) يمكننا تقدير هذا النموذج

حيث يتكون هذا النموذج من متغير مستقل ومتغير تابع:

*المتغير المستقل: x يمثل أسعار النفط.

*المتغير التابع: Yيمثل إجمال الإيرادات، Y1إجمالي النفقات، Y2نفقات التسيير، Y3نفقات تجهيز.

بعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا بصياغة النموذج الدراسة إلى صياغة النموذج الخطي البسيط لمعرفة أثر تغيرات أسعار النفط على هذه الأدوات[2]:

$$Y_i=\alpha+\beta Xi+\mu t$$

حيث:α تمثل معامل ثابت

حيث: β تمثل معالم النموذج إي مقدار الزيادة في الكمية لما يزيد السعر، وهو الميل الحدي للنموذج.

حيث: μ يمثل الخطأ العشوائي.

[1] بيطام ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[2] مدياني محمد، محاضرة في النماذج الإحصائية، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وحوكمة، جامعة ادرار، 2014-2015.

وبعد التقدير النموذج تصبح:

$$\hat{Y}_i = \alpha + \beta X_i$$

لإختبار النموذج سنقوم بإختبار فيشر ويستخدم إختبار فيشر لإختبار معنوية النموذج المقدار ككل إضافة إلى إختبار معنوية المعامل تحديد R^2 وتوضح الفرضيات التي يجب وضعها كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha = \beta = 0 \\ H_1 : \alpha \neq \beta \neq 0 \end{cases}$$

عند تطبيق هذا النموذج على الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وإعتماد على البيانات الواردة في الجدول وبإستعمال برنامج (Eviews 07) كانت النتائج تقدير أثر تغيرات سعر النفط على الإيرادات Y، إجمالي النفقات Y1، نفقات التسيير Y2، نفقات التجهيز Y3.

- نتائج تقدير النموذج

الجدول رقم03: يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي للإيرادات y

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.861500	0.139714	49.11094	0.0000
X	0.011550	0.001880	6.142363	0.0000
R-squared	0.743734			
Adjusted R-squared	0.724022			
S.E. of regression	0.232860			
F-statistic	37.72863	Durbin-Watson stat		1.445149
Prob(F-statistic)	0.000035			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق رقم 2.

ومن خلال الجداول تم إستخلاص النتائج التالية:

$$\hat{Y}_i = 6.86 + 0.011 x_i$$

حيث x_i تمثل سعر النفط و y_i تمثل الإيرادات.

نلاحظ إن لما ينعدم سعر النفط تصبح الإيرادات تساوي y=6.68 ولما يتغير السعر بوحدة واحدة تتغير الإيرادات بي 0.011

وبعد تقدير النماذج السابقة نلاحظ أن العلاقة الطردية بين أسعار النفط وإجمالي الإيرادات، وهو ما يتوقف مع النظرية مما يعني إعتماد إقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

تشير قيمة معامل التحديد R^2 من الجدول $R^2=0.74$ إلى القدرة التفسيرية للمتغير في أسعار النفط على شرح التغير الحاصل في إجمالي الإيرادات وهو يفسر بنسبة 74%، ونلاحظ من الجداول إن المعلامات النموذجية عند 1%، وتدل قيمة ،37.72 =F، وحيث أن $F_c \geq F_t$ إذن رفض الفرض الأصلي أو الصفري وقبول الفرض البديل.

الجدول رقم04: يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لنفقات y1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.798640	0.149514	45.47161	0.0000
X	0.019278	0.002012	9.580376	0.0000
R-squared	0.875935			
Adjusted R-squared	0.866391			
F-statistic	91.78361	Durbin-Watson stat		1.767411
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق 2.

ومن خلال الجداول إستخلصنا النتائج التالية:

$$\hat{Y}_i=6.79+0.019x_i$$

حيث x_i تمثل سعر النفط و y_i تمثل النفقات.

نلاحظ إنه لما ينعدم سعر النفط تصبح مجموع النفقات تساوي y=6.79 ولما يتغير السعر بوحدة واحدة تتغير النفقات بي 0.019 .

من خلال نتائج النموذج السابق نلاحظ وجود علاقة الطردية بين أسعار النفط وإجمالي نفقات، وهو مايتوقف مع النظرية مما يعني إعتماد إقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

تشير قيمة معامل التحديد R^2 ومن الجدول $R^2=0.87$، إلى القدرة التفسيرية للمتغير في أسعار النفط على شرح التغير الحاصل في إجمالي النفقات بنسبة 87%، من التغير في أسعار النفط

ونلاحظ من الجداول إن المعلامات النموذجية عند 1%، وتدل قيمة F=91.78، على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى العنوية 1% وحيث أن $F_c \geq F_t$ إذن رفض الفرض الأصلي أو الصفري وقبول الفرض البديل.

الجدول رقم05: يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي لنفقات التسيير Y2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.682798	0.360763	18.52409	0.0000
X	0.015059	0.004855	3.101464	0.0084
R-squared	0.425264			
Adjusted R-squared	0.381054			
F-statistic	9.619080	Durbin-Watson stat		2.324595
Prob(F-statistic)	0.008423			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات الملحق 2.

ومن خلال الجداول نستخلص النتائج التالية:

$\hat{Y}_i$=6.68+0.015x_i

حيث x_i تمثل سعر النفط و y_i تمثل النفقات التسيير.

نلاحظ إن لما ينعدم سعر النفط تصبح نفقات التسيير تساوي y=6.68 ولما يتغير السعر بوحدة واحدة تتغير النفقات التسيير بي 0.015 .

وبعد التقدير النماذج السابقة نلاحظ أن العلاقة الطردية بين أسعار النفط ونفقات التسيير، وهو مايتوقف مع النظرية مما يعني إعتماد إقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

تشير قيمة معامل التحديد R^2 ومن الجدول R^2=0.42، إلى القدرة التفسيرية للمتغير في أسعار النفط على شرح التغير الحاصل في إجمالي نفقات التسيير 42%، من التغير في أسعار النفط

ونلاحظ من الجداول إن المعلامات النموذجية عند 1%، وتدل قيمةF3=9.61، على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى العنوية 1% وحيث أن $F_c \geq F_t$ إذن رفض الفرض الأصلي أو الصفري وقبول الفرض البديل.

الجدول رقم06: يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي للإيرادات y3

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.645915	0.220874	25.56171	0.0000
X	0.023013	0.002973	7.741661	0.0000
R-squared	0.821755			
Adjusted R-squared	0.808044			
F-statistic	59.93332	Durbin-Watson stat		1.313710
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول 2.

ومن خلال الجداول نستخلص النتائج التالية:

$\hat{Y}_i$=5.64+0.023x_i

حيث x_i تمثل سعر النفط و y_i تمثل النفقات التجهيز.

نلاحظ إن لما ينعدم سعر النفط تصبح نفقات التجهيز تساوي y=5.64 ولما يتغير السعر بوحدة واحدة تتغير النفقات التسيير بي 0.023.

وبعد التقدير النماذج السابقة نلاحظ أن العلاقة الطردية بين أسعار النفط ونفقات التجهيز، وهو ما يتواقف مع النظرية مما يعني اعتماد اقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

_تشير قيمة معامل التحديد R^2 ومن الجدول R^2=0.82، إلى القدرة التفسيرية للمتغير في أسعار النفط على شرح التغير الحاصل بإجمالي نفقات التجهيز بنسبة 82% من التغير في أسعار النفط

ونلاحظ من الجداول إن المعلامات النموذجية عند 1%، وتدل قيمة F=59.93، على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى المعنوية 1% وحيث أن $F_c \geq F_t$ إذن رفض الفرض الأصلي أو الصفري وقبول الفرض البديل.

وبالتالي أن النموذج معنوي أي أن أسعار النفط تؤثر في إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وهذا راجع لاعتماد الجزائر على عوائد النفط بشكل كبير.

خلاصة الفصل

يعتبر اقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي وذلك لإعتماد على عوائد النفط في مجالات عديدة وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتمويل الخزينة العمومية لهذا تم الحديث في هذا الفصل عن أهم الأزمات التي تعرض لها النفط الجزائري وتأثيرها على السياسة المالية وخاصة نفقات وإيرادات الميزانية العامة، والإجراءات الحكومية المواجهة هذه الأزمات وقيام الدولة بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات كحل لتمويل عجز الخزينة العامة والديون الخارجية، وفي الأخير قمنا بدراسة تطبيقية لنماذج قياسية وباستعمال برنامج (Eviews-07) ليوضح أثر انخفاض أسعار النفط على أدوات السياسة المالية ودراسة بيانات المتغيرات خلال الفترة 2000-2014 كون إن النفقات والإيرادات أهم مؤشر جزئي يتأثر في الميزانية

خاتمة

خاتمة

لقد أثار موضوع النفط نقاش كبير في الميدان الإقتصادي، فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح جليا أهمية النفط في تحقيق التنمية باعتباره عماد الاقتصاد، إذ يعد الركيزة الأساسية في تحريك عجلة الإقتصاد الجزائري، فالريع البترولي يساهم بنسبة 97 % من إيرادات الدولة الجزائرية وبالتالي نستنتج أن الميزانية العامة للجزائر بدون نفط لاتساوي شيئ فمجمل الأموال التي تمول بها مختلف القطاعات هو إيرادات الجباية البترولية، وما إن أنخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الجزائر في أزمة إقتصادية، ومن هنا يمكننا القول ان السياسة المالية في الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

أولا: إختبار صحة الفرضيات

توصلنا إلى صحة الفرضية الأولى بحيث إن الأسوق النفطية هي التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط.

توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الثانية حيث إن عوامل السوق الأساسية (العرض والطلب)لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم إستقرار أسعار النفط، ولذلك فإن هناك عوامل أخرى تأثر في أسعار النفط كالنمو الإقتصادي العالمي.

توصلنا إلى صحة الفرضية الثالثة إلى أن هناك علاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية

توصلنا إلى صحة الفرضية الرابعة بأن دور صندوق ضبط الإيرادات يتمثل في تمويل الخزينة عند وقوع إي أزمة أسعار نفطية.

ثانيا: نتائج البحث

تم إستخلاص مجموعة من النتائج من هذه الدراسة نوضحها كما يلي:

- أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير؛
- يتحدد سعر النفط نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والمناخية التي تأثر في حجم الطلب والعرض العالمين، إلا أنه يبقى معدل النمو الإقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر وذلك بسب الإرتباط الكبير بين النمو الإقتصادي والطلب البترولي معبراً عنه بالعلاقة الطردية بينهما؛
- يعد الطلب والعرض من العوامل التي تحكم ألية السعر في السوق النفطي، بالإضافة الى العوامل الجيوسياسية، الكوارث الطبيعية، الأزمات النفطية؛
- ساهم إرتفاع النفط في تخفيض نسبة البطالة وذلك من خلال إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية؛

- لمواجهة تقلبات أسعار النفط أتخذت الحكومة إجراءات متمثلة في نشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ومدى فعاليته في تثبيت إيرادات العامة والحفاظ على توازن الميزانية من تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الوطني؛
- إن لمنظمة الأوبك دور في تسعير البترول بغرض تحقيق أعلى عائد من مبيعات الزيت الخام عبر تحديد أعضائها لمستويات الإنتاج؛
- تسعى الوكالة الدولية للطاقة إلى تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية البترولية أثناء الطوارء وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضبط الطلب وترشيد الإستهلاك؛
- تكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة الإقتصاد الجزائري في الجباية البترولية التي تعتبر من أهم إيرادات الجباية لتمويل نفقات التجهيز؛
- أثرت أزمة 2004 بالإيجاب على الإقتصاد الجزائري وساهمت في زيادة عوائد البترول نظرا لإرتفاع أسعار النفط وهذا مأدى بها إلى إلى إتباع سياسة مالية توسعية؛
- أثرة أزمة 2008 بالسلب على الإقتصاد الجزائري وأدت إلى إنخفاض صادرات الجزائر من المحروقات؛
- شهدت الإيرادات الكلية نمو أفضل لإرتفاع أسعار النفط في 2014 وبهذا تكون الجزائر في هذه المرحلة أتخذت سياسة مالية توسعية؛
- تعتمد الجزائر على إمكانيات جيدة في قطاع النفط خاصة فيما يتعلق بالموقع الجغرافي ونوعية وجودة النفط الجزائري، هذا ما جعل منتوجاتها البترولية في وضع تنافسي أفضل مقارنة بالدول المصدرة.

ثالثا: الإقتراحات

بناءا على النتائج التي توصنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- عند إرتفاع أسعار البترول يجب إستغلال الفوائد المالية المحققة من خلال توجيه السياسة المالية لتحفيز العرض الكلي وإمتصاص اليد العاملة الشاغرة؛
- تبني سياسة تنموية تقلص الإعتماد على القطاع النفطي وتعمل على تنويع مصادر الدخل من خلال دعم القطاع الصناعي والزراعي؛
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها؛
- محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار؛
- تطوير البحث والإبتكار في مجال الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية، خاصة ان الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرض لأشعة الشمس؛
- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الإستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وتدعيمها ماليا لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال؛

- ينبغي الإهتمام بقطاعات أخرى في الجزائر مثل السياحة والزراعة.

رابعا: أفاق البحث

بالرغم من محاولة إثرائنا لهذا الموضوع والخوض في غمار البحث فيه بجدية، وإخلاص إلا أننا متأكدين من أنه تبقى بعض الإشكالات المترتبة عنه، لكن الأكيد أنه يفتح باب النقاش لدراسة مواضيع وبحوث مستقبلية، نقترح منها ما يلي:

- البترول وإشكالية الطاقات المتجددة في الجزائر؟
- دارسة قياسية لكيفية تحديد أسعار النفط في السوق البترولية؟
- دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة؟
- أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات؟.

قائمة المراجع

1- الكتب

1- الأشقر أحمد، **الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2002، ص189.

2- جمال لعمارة، **تطوير فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.1

3- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** "مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006.

4- خالد بن متصور العقيل، **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية.**

5- رفعت المحجوب ، **المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة** ، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975.

5- سارة حسين منيمة، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

6- سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، ج1، دار المنهل اللبناني.

7- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة النفقات العامة**، والإيرادات العامة والميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر2003.

8- صالحي صالح، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006.

9- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

10- ضياء مجبد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

11- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية** – ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

12- عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.

13- عبد اللطيف بن شنهو، "**الجزائر اليوم بلد ناجح**"، بدون طبعة.

14- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 .

15- عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

16- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2000 .

17- على بساعد، **المالية العامة**، مطبوعة بالمعهد الوطني المالية، القليعة، 1992.

18- محمد أحمد الدوري، **محاظرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

19- محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، مدخل حديث، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة مصر، 2009.

20- محمد طافة، وهدا العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، عمان الطبعة الثانية، 2010

21- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

22- منيس سعيد عبد المالك ، **اقتصاديات المالية العامة** ، طبعة معدلة ، مطبعة مخيم يمرت ، بدون بلد نشر،1970.

23- موسى إبراهيم، **السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل، ط1، بيروت، 1998.

24- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **إقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، العراق، 1993

25- واصف الوزاني خالد، حسين الرفاعي أحمد، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**، دار النشر، ط5، عمان، 2002.

26- وجدي حسين، **المالية الحكومية والإقتصاد العام**، الإسكندرية، 1988.

27- يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، 1996

28- نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000.

2- الرسائل والأطروحات:

1- احمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستيرفي الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية الدراسات العاليا الشرعية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991.

2- بصديق محمد،**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2008-2009

3- بيطام ريمة، **اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة الماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

4- بوزبرة أحمد، **أثر تقلبات أسعار البترول وإنعكساتها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2013**، رسالة ماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، دفعة 2014/2013.

5- بوجمعة قويدري قويشح، **إنعكسات تقلبات أسعار البترول على التوزونات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستر، جامعة الشلف،2008 2009

6- حمادي نعيمة، **تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارة، تخصص نقود و مالية، السنة 2008-2009.

7- سيلام حمزة، **ولد بزيوفاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2004**، رسالة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج[البويرة]، دفعة 2013-2014.

8- عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير، جامعة سطيف1، دفعة 2013-2014.

9- عية عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011**، جامعة ابن خلدون، تيارت

10- عالم سعدية، عطاس منال، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2001- 2013**، رسالة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة إلكي مخدة أو لحاج، البويرة، دفعة 2014-2015.

11- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخطر باتنة، الجزائر2007-2008.

12- مجلد ميلود، **الجباية البيترولية لعقود البحث و الانتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر، 2002-2003.

13- محمد فودو، **السياسة النقدية في ظل إقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة في حالة الجزائر**، رسالة ماجستر، قسم علوم التسير وفرع النقود والمالية، الجزائر، 2005-2006.

14- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

3- وقائع التظاهرات العلمية:

1- حدادي عبد الغني، **أزمة انهيار أسعار النفط 2015 وأسبابها**، يوم دراسي يوم 10/ 2016/02، جامعة أدرار.

2- مونة يونس، **أزمة انهيار أسعار النفط 2015 وأسبابها**، يوم دراسي يوم 2016/02/10، جامعة أدرار.

المجلات والدوريات والمنشورات:

1- ابراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013

2-الأوراق القطرية لدولة الجزائر، الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، قطر، الدوحة.

3_الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 21-23 ديسمبر 2014.

4_بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، 2013.

5_سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث، العدد09.

6_محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.

7_مراس محمد، الأثر المباشر وغير المباشر للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل "دراسة قياسية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، 2012، العدد10.

8_مجلة دفاتر السياسة والقانون، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة-2000-2011-، العدد 05 جوان 2011.

9_ النشرة الشهرية الصادرة عن الاوبك ، العدد 3، السنة 2009.

التقارير

1_تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد28، سنة 2001.

2_تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،العدد

3_تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،العدد41.

4_تقرير منظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.
تقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة ،2002_2003

3- المراسيم والقوانين:

1- الجريدة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية (المادة 06).
2- الجريدة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-21، المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 03) الجريدة الرسمية، عدد 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 2006/07/30.
4-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2005/07/19.
قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع أول 1421 الموافق ل 27جوان 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
5_المادة 10، من قانون رقم 2000-02، المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد37، المؤرخة في: 2000/07/28.
6_المادة 25، من الأمر رقم 06-04، المؤرخ في: 2006/06/05، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في: 2006/06/19.
7_قانون رقم 22/03، المؤرخ في 2003/12/20، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، وفقا للمادة 66، الجريدة الرسمية العدد 83، المؤرخة في 2003/12/29

المواقع الإلكترونية:

المنظمة العالمية للتجارة متوفر على الموقع: http://www.wto.org ، تاريخ الاطلاع: 18-04-2016، الساعة: 14:58.
الوكالة الدولية للطاقة متوفر على الموقع: http://www.iea.org ، تاريخ الاطلاع: 18-04-2016، الساعة: 15:30.
صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000، متوفر على الموقع التالي: www.moener.gov.ae ، تاريخ الإطلاع:2016/03/02، الساعة: 11:42

الكتب بالغة الأجنبية:

1- BP, Statistical Review of World Energy, BP, june 2014
2- BP, Statistical Review of World Energy, BP, june 2014

3- Jad Mouwad & Daina B. Henriques (2008)," Why is Oil so High ? Pick a View, The New York Times", 21 June 2008.

4- Joseph A, Stanislaw (2008), " Power Play : Resource Nationalism, the Global Scramble for Energy, and the Need for Muttual Interdependence", Deloitte & Touche.

5- lawrence S.kitter and william l, silber, **money** , (newyork), Basic book , publishers, 1984

6- International Energy Agency (2008), World Energy Outlook 2008, IEA/OECD : Paris.

7- N.GREGORY - MANIW- **macroeconomics**- new York- worth publishers- 1997.

الملاحق

الملحق01: يبين الجدول مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الصندوق

فائض الجباية البترولية وهي الأرصدة المحولة للصندوق x-y	السعر الفعلي لبرميل النفط	الجباية البترولية Y	السعر المرجعي لبرميل النفط	جباية وفقا لقانون المالية x	السنة
453237	28.5	1173237	19	720000	2000
123864	24.85	964464	19	840600	2001
26504	25.24	942904	19	916400	2002
448914	29.03	1284974	19	83606	2003
623499	38.66	1485699	19	862200	2004
1368836	54.64	2267836	19	899000	2005
1798000	65.85	2714000	19	916000	2006
1738848	74.95	2711848	19	973000	2007
2293159	99.97	4008559	37	1715400	2008
400675	62.2	2327675	37	1927000	2009
1318310	80.2	2820010	37	1501700	2010
2300320	112.9	3829720	37	1529400	2011
2535309	111	4054349	37	1519040	2012
2062231	109.5	3678131	37	1615900	2013
1810625	100.2	3388355	37	1577730	2014

المصدر: مديرية التوقعات والسياسات وزارة المالية 2015

المبالغ مليار دج (2000–2014) **ملحق 02**: يمثل تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة

السنة	سعر Op النفط	اجمالي النفقات y1	نفقات التسيير y2	نفقات التجهيز y3	اجمالي الايرادات y
2000	28.49545	1255.5	965.3	290.2	1028.8
2001	24.44389	1251.8	836.3	415.5	1234.8
2002	25.02326	1559.8	1050.2	509.6	1457.8
2003	28.8307	1711.1	1097.4	613.7	1451.5
2004	38.265	1920	1200	720	1528
2005	54.52109	1950	1200	750	1635.8
2006	65.14406	2630.5	1283.4	1347.1	1667.9
2007	72.38908	3623.7	1574.9	2048.8	1802.2
2008	97.25597	4322	2017.1	2304.9	1924
2009	61.67126	5191.4	2593.7	2597.7	2786.6
2010	79.49553	5926	2837.1	3022.9	3081.5
2011	111.2556	6618.4	3434.3	3184.1	2992.4
2012	111.6697	7428.7	4608.3	2820.4	3455.7
2013	108.6585	6879.8	4335.6	2544.2	3820
2014	98.94601	7656.2	4714.5	2941.7	4218.2

المصدر: قوانين المالية للسنوات (2000–2014).